A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/46/PV.15
11 October 1991

ARABIC

الجمعية العامة

UN LIBRARY

OCT 30 1991

UN/SA COLLECTION

الدورة السادسة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة عشرة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاثنين ، ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد الشهابي (المملكة العربية السعودية)

ثم : السيد داتوك عبد الله أحمد بدوي (ماليزيا)
(نائب الرئيس)

- خطاب فخامة السيد رودريغو بورخا ، رئيس جمهورية إكوادور

- المناقشة العامة [٩] (تابع)

ألقى كلمة كل من :
السيد آل سعيد (عُمان)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

91-61287 ١٩٤٦ح(٩١)

الأمير سعود الفيصل (المملكة العربية السعودية)
السيد منغلابوس (الفلبين)
السيد غروس اسبييل (أوروغواي)
السيد ونغ (سنغافورة)
السيد سي (غامبيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥

خطاب فخامة السيد رودريغو بورخا ، رئيس جمهورية إكوادور

الرئيس : تستمع الجمعية أولا إلى خطاب من رئيس جمهورية إكوادور ، فخامة الرئيس رودريغو بورخا .

اصطحب السيد رودريغو بورخا ، رئيس جمهورية إكوادور ، إلى قاعة الجمعية العامة .

الرئيس : باسم الجمعية العامة ، أتشرف بأن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية إكوادور ، فخامة الرئيس رودريغو بورخا ، وأدعوه إلى إلقاء كلمته أمام الجمعية .

الرئيس بورخا (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : انتهى النظام الدولي الذي تمخضت عنه الحرب العالمية الثانية . وبهذا انتهت مرحلة في التاريخ اتسمت بالحرب الباردة وانقسام القوة العالمية إلى قطبين وتقسيم العالم إلى منطقتين رئيسيتين للنفوذ ، حيث كانت البلدان الصغيرة مجرد قطع شطرنج جغرافية سياسية للقوتين العظميين ، وحيث أخضعت البشرية لتوازن الرعب . وبوقوع الأحداث العالمية الأخيرة بدأت مرحلة تاريخية جديدة تتسم ، في المجال السياسي ، بإضفاء الطابع الديمقراطي على مجتمعات استبدادية مغلقة ، وفي المجال الاقتصادي بفتح الأسواق وإزالة الحواجز الجمركية والتدفق الحر للسلع والخدمات ورؤوس الأموال والتكنولوجيا وغيرها من عوامل الإنتاج ؛ وعلى المسرح الدولي ، بالانفراج والبحث عن السلام ؛ وفي المجال العسكري ، بنزع السلاح وتفكيك التحالفين الاستراتيجيين الرئيسيين ، منظمة حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو ، اللذين أبقيا البشرية لمدة طويلة في حالة من القلق والعيش في ظل التهديد المستمر بالموت .

وقد حدثت هذه التغيرات بسرعة مذهلة بحيث لم يكن في استطاعتنا دراستها أو تفسيرها أو إدراك معناها الدفين إلا بشق الانفس . ويرجع ذلك إلى أن عجلة التاريخ تجري بإيقاع تتزايد سرعته نتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي ، وتحدث التغيرات في المجتمع الإنساني بمعدل سريع يتجاوز في العقد الواحد ما كان يحدث في قرن كامل من الزمن .

ولعلي أقول إن القرن العشرين قد انقضى ، باعتبار أنه ولد مع الحرب العالمية الاولى في عام ١٩١٤ وانتهى بانهيار سور برلين . إن هذه الاحداث الكبرى في حياة الجنس البشري هامة جدا بحيث تعتبر صانعة لعهد جديد ، وهي تشكل علامات بارزة في مسيرة التاريخ . فكما حدث في عام ٤٧٦ عندما كان سقوط الامبراطورية الرومانية إيذانا بانتهاء الازمنة القديمة وبداية العصور الوسطى ؛ وكما أدى اكتشاف أمريكا في عام ١٤٩٢ إلى نشوء التاريخ الحديث ؛ وكما شكلت الثورة الفرنسية الخط الفاصل بين التاريخ الحديث وعالمنا المعاصر ؛ وكما كان تفجير القنبلتين الذريتين في هيروشيما وناغازاكي إيذانا ببدء الحقبة التاريخية الحالية ، فإن سقوط سور برلين دل على انتهاء القرن العشرين . إن هذا السور لم يكن مجرد حائط يُقسم مدينة إلى قسمين ، ولكنه كان رمزا لعداء لا سبيل إلى تهدئته بين نظامين مختلفين فلسفيا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا .

وتدل الاحداث التي وقعت في الاتحاد السوفياتي ، إذا ما نظرنا إليها من وجهة النظر الفلسفية والتاريخية على انتهاء واحدة من الامبراطوريات الكبرى ، أما إذا نظرنا إليها من وجهة نظر المادية الجدلية ، فإنها لن تكون سوى مراحل سريعة الزوال في التاريخ . إن كل ما تنتجه الطبيعة والبشر والتاريخ والحضارة يظهر ثم يتطور ويصل إلى الذروة ثم ينحدر . وقد حدث هذا على مر عصور التاريخ ، مع الامبراطوريات الفارسية والرومانية والاسلامية والعثمانية ، وكذلك مع مراكز قوة أخرى كثيرة ظهرت عبر القرون .

لقد فشلت الماركسية في التطبيق . وضلّ الذين اعتنقوها عن هدفها الاصلي التحرري في جوهره ؛ وتعجلوا الطريق نحو التسلطية التي تخضع الفرد وحقوقه بالكامل لمصلحة الدولة ؛ وفرضوا على مجتمعاتهم انحراف نظام الحزب الواحد ؛ وقمعوا قوة الحرية الخصبة ؛ وأداموا دكتاتورية البروليتاريا التي تمخضت - من خلال سلسلة من عمليات الاستئصال والاحلال - عن حلول الحزب محل البروليتاريا ، وحلول الاجهزة محل الحزب ، وحلول الزعامة محل الاجهزة ، ووضعوا السلطة في نهاية المطاف في أيدي حفنة من الزعماء البارزين الذين كانوا يتخذون كل القرارات ، ويصدرون الاوامر والاوامر المضادة ، ويفعلون ما يروق لهم ويمتنعون عن فعل ما لا يروق لهم في المجتمعات الخاصة بكل منهم .

ومن ناحية أخرى أسفر اخضاع وسائل الانتاج للصراع الطبقي عن فقدان الدينامية في اقتصاداتهم . وسرعان ما أدت سيطرة الدولة على وسائل الانتاج إلى ظهور المصالح الطبقية للصفوف البيروقراطية العليا ، وواكب ذلك عودة ظهور التناقضات القديمة بين القاهر والمقهور التي سبق أن أدانها البيان الشيوعي لعام ١٨٤٨ . ومع ذلك ، فإنه بينما قد يكون الأمر على هذا النحو ، وبينما قد تكون النظريات السياسية والاقتصادية للماركسية قد فشلت في تطبيقاتها التاريخية ، فإن المرء لا يسعه إلا أن ينسب إليها الفضل في أنها كانت أول من شجب القيم الاخلاقية المتبلدة للمجتمع المنبني على الظلم ، ومساوئ رأسمالية القرن التاسع عشر الجامحة ، والنزعة الانانية للطبقات الحاكمة في المجال الاقتصادي . بل لعلي أقول إنه من التناقض الظاهر أن نظريات الماركسية قد فشلت في التطبيق ولكنها مع ذلك أجبرت العالم على أن يغير مساره .

ومع تلاشي الخلاف بين الشرق والغرب ، تتضح تماما التناقضات الاقتصادية بين الشمال والجنوب القائمة بين العالم المتقدم النمو واسع المدى والهيمنة وبين العالم النامي المتخلف والتابع للغير .

وفيما يتعلق بامريكا اللاتينية ، نحن نعيش في وضع مأساوي قائم على التناقض الظاهر للديمقراطية السياسية التي تحققت بعد سنوات طويلة من الجهد والتخلف الاقتصادي وتمخضت عنها حالة من الظلم الاجتماعي والعوز والتبعية للعالم الخارجي . وفي الحقيقة أنه ليس لدينا سوى فُتات الديمقراطية ، أي الديمقراطية السياسية ، ولكننا نفتقر إلى الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية .

والواقع أنه لم يحدث قط أن فتحت حدود الديمقراطية السياسية على مصراعيها مثلما هي اليوم في امريكا اللاتينية ؛ ولم يحدث قط أن عاش مثل هذا العدد الكبير من البلدان في ظل نظم ديمقراطية في منطقتنا . فلدى كل بلدان امريكا اللاتينية تقريبا حكومات يتم انتخابها بالتصويت الشعبي . ولكن التقدم السياسي لم يترجم إلى رخاء اقتصادي ورفاه اجتماعي . وعلى العكس من ذلك ، ورثت نظمنا الديمقراطية العبء الثقيل للازمة المتمثل في : تناقص الدخل ، وتدهور نوعية حياة الناس ، وديون مرتفعة بأبعاد لا تتناسب مع القدرة على السداد ، وانخفاض في تدفق رأس المال الجديد اللازم لتنميتنا الاقتصادية ، ومشاكل خطيرة في القطاع الخارجي ، واختلالات مزعجة في الاقتصاد الكلي ، ومتطلبات اجتماعية تم قمعها لوقت طويل . كل هذا واكبته العيوب الهيكلية المعروفة للجميع .

إن ذلك ينطوي على خطرين على الاقل : أولا أن النظم الديمقراطية تجد نفسها في حالة لا تستطيع فيها تقديم ردود مناسبة وحلول مرضية عندما يتعين عليها أن تفي باحتياجات شعوبها المشروعة الطويلة الامد ؛ وثانيا هناك مسالة القدرة على السيطرة على المجتمعات التي تعصف بها مشاكل اجتماعية عديدة . ومن الواضح أن ذلك يجعل مهمة الحكومة في غاية الصعوبة . إن نظمنا الديمقراطية تبحر في مياه مضطربة ، وفي وسط هذه العاصفة نحاول نحن رجال الدولة في امريكا اللاتينية أن نواصل مسيرتنا الطبيعية دون التخلي عن أهدافنا الديمقراطية وحرية الرأي واحترام حقوق الانسان وحرية الصحافة .

لقد اضطلعت الامم المتحدة بمهمة في غاية الاهمية على مدى الـ ٤٦ عاما الماضية تتمثل في صون السلم والامن في العالم . فقد كان عليها أن تواجه العديد من العواصف الناجمة عن الحرب الباردة : قضية فلسطين ؛ الصراعات العديدة في الشرق الاوسط ؛ الحرب الكورية ؛ مشكلة الكونغو ؛ تقسيم قبرص ؛ الحرب الاهلية في الجمهورية الدومينيكية في عام ١٩٦٥ ؛ الخلاف بين الهند وباكستان ؛ حرب فييت نام ؛ النزاع الافغاني ، الذي كانت تسويته الخطوة الاولى في عملية الانفراج بين الشرق والغرب والذي لعب فيه وزير خارجية اكوادور ، دييغو كوردوفيز ، دورا رئيسيا ؛ مسالة انغولا ؛ مشكلة ناميبيا ؛ تهدئة الاوضاع في امريكا الوسطى ؛ حرب العراق-الكويت ، وغيرها من النزاعات العديدة التي واجهتها هذه المنظمة العالمية بحزم وفطنة .

مع ذلك ، فإن الظروف الجديدة التي يعيشها العالم تقتضي أن تضطلع الامم المتحدة بدور جديد . لقد انتهت الحرب الباردة . لكن يجب علينا اليوم أن نشن حربا ضد الفقر . علينا أن نمول السلم لا الحرب . ولا بد لنا أن نعمل من أجل الحياة لا الموت ، وأن نخلق عالما يسوده المنطق والاخلاق . وتأتي التحديات الاقتصادية والاجتماعية في طليعة مهماتنا . إن تحسين نوعية الحياة التي تعيشها شعوبنا أمر ملح وإن العدالة الاجتماعية الدولية شرط مسبق لاقرار السلم في العالم . لذلك تنفتح آفاق جديدة أمام الامم المتحدة في مجال التنمية والنهوض بالبعد الانساني للتنمية الاقتصادية ، ولا سيما بالنسبة لاكثر المناطق تخلفا في الكون .

دعوني أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب باسم حكومتي وشعبي عن تاييدنا الراسخ للمبادرة التي قدمها مجلس الامم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي بعقد اجتماع قمة يعالج بامعان أكبر التنمية الاجتماعية وايجاد سبل جديدة قادرة على تقييم التنمية البشرية بدقة أكبر .

إن السلم مصلحة عالمية لا يمكن تجزئتها ، وعلينا أن ندرك أن تهديد السلم في أي مكان يعني تقويضا للسلم في العالم أجمع . ويزداد هذا المبدأ أهمية ويتسع نطاقا ومكانة في العلاقات بين الدول . وإن شعب اكوادور يتوق إلى العيش في سلم . واكوادور ، في حقيقة الامر ، واحة سلام . فالسلم بالنسبة لنا هو المصدر الاقتصادي الاساسي لتنميتنا . ونحن نرغب في أن يقوم سلمنا على العدالة واحترام حقوق الآخرين وفقا للتعريف الواضح والمؤاتي الذي جاء على لسان القائد المكسيكي الشهير من القرن الماضي ، بنيتو خوارين .

إن ضرورة ربط السلم باحترام حقوق سكان الامازون في بلادي موضوع أود أن أثيره في الجمعية العامة . هناك نزاع اقليمي بين اكوادور وبيرو دام سنوات طوالا دون حل . وما فتئت هذه المشكلة تهدد السلم والامن والتكامل الاقليمي وتؤدي إلى توترات خطيرة في المنطقة . وقد تصدت حكومتي لهذا الموضوع بأقصى درجة من الجدية والمسؤولية .

من المعروف أنني استلمت السلطة بعد ثلاث محاولات - أي تعيَّن عليّ أن أخوض ثلاث حملات انتخابية - القيتُ فيها آلاف الخطب . غير أنني لم اتطرق في تلك الخطب على الاطلاق إلى موضوع مشكلة الاراضي مع بيرو لانني شعرت بأن من غير المقبول الاشارة إلى هذه المسألة التي تحظى بأهمية بالنسبة لمصير بلدي بالذات في الخطب التي تلقى في الحملات الانتخابية . ومنذ أن أصبحت رئيسا ناضلت من أجل تهيئة مناخ يسوده الانفراج والمودة مع بيرو لكي نتيح لانفسنا الفرصة لايجاد تسوية سلمية للمشكلة . وكنت أول رئيس اكوادوري يزور بيرو في تاريخ بلادنا . وبالمثل ، كان ألان غارسيا أول رئيس لبيرو يقدم إلى اكوادور . وفي ٢٣ أيار/مايو من العام الماضي أعلنت في موقع أنكا

الاشري في ماتشو بيتشو في بيرو بمناسبة افتتاح اجتماع قمة رؤساء مجموعة الاندين ما يلي :

"تنبثق هاتان الزيارتان من رغبتنا المتبادلة في تهيئة مناخ انفراج وسلم وهدوء ومودة وتفاهم وثقة متبادلة يمكننا فيه في وقت ما أن نناقش مشاكلنا الثنائية التي تتعارض بشأنها وجهات نظرنا وآراؤنا".

لقد تمثل موقفي على الدوام في الرغبة في تحقيق السلم والتوصل إلى حلول سلمية لمشاكلنا . وبفضل السلطة الادبية المناطة بي ونظرا لحقيقة أن بلدي قد التزم على الدوام بمبادئ الميثاق المتعلقة بالتسوية السلمية للمنازعات الدولية ورفض ضم الاراضي بالقوة ورفض الاعتراف بأن الانتصار العسكري تترتب عليه حقوق ، أدعو بيرو من أعلى وأسمى منبر متاح للبشرية إلى تسوية مشكلتنا الطويلة الامد ونزاعنا على الاراضي سلميا ومن خلال تحكيم البابا يوحنا بولس الثاني . إن التحكيم أحد الوسائل السلمية التي يعترف بها القانون الدولي لتسوية النزاعات . فقد أثبت فعاليته في تسوية النزاع بين الارجنتين وشيلي بشأن مسألة بيغل قبل فترة قصيرة . وإن شعبي اكوادور وبيرو المسيحيين سيلتزمان بقرار التحكيم هذا ويحترمانه وأقترح على بيرو أن نعيش في سلم وأن نعمل معا لتعزيز التنمية والعدالة الاجتماعية وتحسين نوعية حياة شعبينا .

وإنني أناشد بيرو الانضمام إلينا في خفض النفقات العسكرية كي يتسنى لنا تكريس أقصى جهودنا وطاقتنا وواردنا المالية للعمل المثمر .

كما إنني أدعو بيرو إلى بدء عهد يسوده السلم والثقة المتبادلة بين بلداننا حتى نستطيع المضي سويا ، وقد تخلصنا من الخوف من أهوال الحرب ، على طريق التقدم . وإنني لأحث رئيس بيرو وسائر رؤساء بلدان أمريكا الجنوبية على أن يعلنوا منطقتنا رسميا منطقة سلم ، ولنضع مفهوما للأمن الديمقراطي يتماشى والاحتياجات الاقتصادية والإنسانية في ميدان التنمية . ولننبذ اللجوء إلى القوة أو التهديد باستخدامها في فض منازعاتنا . ولنقل "لا" للتسلح و "لا" لإدخال الاسلحة النووية في امريكا اللاتينية . وإنني لأدعو إلى هذا باسم الانصاف والعدل والسلم ، وهي القيم التي ينبني عليها التعايش بين البشر المتحضر .

الرئيس : باسم الجمعية العامة اتوجه بالشكر إلى فخامة رئيس جمهورية اكوادور للخطاب الذي تفضل بإلقائه .

اصطحب السيد رودريغو بورخا رئيس اكوادور إلى خارج قاعة الجمعية العامة .

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد آل سعيد (عُمان) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي في بداية كلمتي هذه أن اتقدم إليكم بخالص التهنئة ، وأعرب لكم عن سرور بلادي لانتخابكم رئيسا لهذه الدورة . إن كفاءتكم وخبرتكم المشهودة وإيمان بلدكم ، المملكة العربية السعودية الشقيقة ، بالاسس والمثل العليا المتجسدة في ميثاق الامم المتحدة ، لهي كفيلة بانجاح هذه الدورة .

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى سلفكم السيد دي ماركو ، على الجهود المتفانية التي بذلها وبقية أعضاء مكتب الدورة الخامسة والاربعين لانجاح الدورة المنصرمة .

وباسم بلادي ، أود أن انتهز هذه المناسبة لاعرب لمعالي الامين العام للامم المتحدة بيريز دي كوييار ، عن عميق تقديرنا وشكرنا له على ما يبذله من جهود

متواصلة لترسيخ مصداقية الامم المتحدة ، وفق المبادئ الجليلة التي ارتكزت عليها هذه المنظمة الدولية ، وفيما يخدم السلم والتعاون الدوليين ، وأود كذلك أن أسجل تقدير بلادي للجهود التي بذلها الامين العام على مدى السنة الماضية ، في سعيه لإيجاد تسوية سلمية لأزمة الكويت ، وكذلك جهده المستمر لحل مشكلة الرهائن في الشرق الاوسط .

إنه من دواعي الغبطة والسرور أن يقترن تزايد نفوذ منظمة الامم المتحدة ، باتساع صفوفها وإضفاء المزيد من طابع العالمية عليها . إن بلادي إذ ترحب بانضمام كل من جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية إلى الامم المتحدة ، تأمل أن يمهد ذلك السبيل لتحقيق سلم دائم في شبه الجزيرة الكورية ، كما لا يفوتني أن أرحب كذلك بانضمام كل من جزر مارشال وجمهورية ولايات ميكرونيزيا الاتحادية ودول البلطيق : ليتوانيا واستونيا ولاتفيا المستقلة حديثا ، بين صفوف هذه المنظمة ، متمنين لجميع هذه الدول التوفيق فيما تصبو إليه من رخاء واستقرار .

تنعقد دورتنا هذه في فترة متميزة من تاريخ العلاقات الدولية ، ولا سيما تاريخ الامم المتحدة . فلم يسبق للشرق والغرب أن شهدا علاقات بهذه الدرجة من الإيجابية ، ساهمت إلى حد كبير في تهيئة وتحسين فرص النجاح ، لتسوية عدد من المشاكل الدولية المعلقة . فعلينا إذن أن ننتهز هذا المناخ الدولي الإيجابي ونستثمر الفرص المتاحة دون وجل أو تردد ، في كل ما من شأنه أن يجنب الاجيال القادمة ويلات الحروب ، ويعزز الثقة في كرامة الإنسان ، ويرسخ الامن والاستقرار ، في إطار قائم على مبدأ سيادة الدولة ، مبني على العدالة واحترام القانون والتعاون البنّاء بين الدول . إنها مفاهيم لا تنفصل عن جوهر الاسس التي قامت عليها منظمة الامم المتحدة ، وعلينا مجتمعين أن نعمل على صيانة هذه المفاهيم السامية ، وصولا إلى ما تتطلع إليه أجيالنا والاجيال القادمة ، من سعادة وأمن ورفاهية ، بعيدا عن العنف وعدم الاستقرار والمواجهة .

إن المجتمع الدولي ينادي بالحرية والتعاون من خلال هذه المنظمة ، وبالتالي يقتضي من الامم المتحدة العمل الجاد من أجل ذلك ، والحيلولة دون اتخاذها وسيلة لمعاناة الشعوب ، وإنما اداة لتحقيق التعاون والتنمية بين الامم .

إن أزمة الكويت كانت أكبر اختبار واجهه النظام الدولي الراهن في أعقاب الحرب الباردة . والشكر لله أن تكلل هذا الاختبار بالنجاح ، وحقق انتصارا كبيرا للامم المتحدة ، واستطاع المجتمع الدولي أن يثبت بشكل حاسم لا يدع مجالا للشك أن العلاقات الدولية لابد أن تخضع لحكم القانون الدولي ، وأن استخدام القوة لحل الخلافات بين الدول هو مبدأ ترفضه الشرعية الدولية .

إن حكومتي تجدد تقديرها العميق للدول الشقيقة والصديقة كافة ، التي هبّت لمساندة دول مجلس التعاون الخليجي . إن ما حدث يعتبر حقا سابقة جديدة للتعاون الدولي . وبهذه المناسبة ، أود الإعراب عن تقدير بلادي للموقف الحاسم والشجاع الذي اتخذه المجتمع الدولي وعلى الاخص موقف المملكة العربية السعودية الشقيقة التي سخّرت كل الامكانيات ، لدعم القانون وتنفيذ قرارات الامم المتحدة .

إن بلادي - بحكم وجودها على مضيق هرمز - تدرك ما عليها من مسؤوليات جسام وبالتالي فإنها تعمل على القيام بدورها في بناء الامن الاقليمي في الخليج . ونحن الآن نعمل سويا مع أشقائنا في مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، في بحث الترتيبات الامنية المستقبلية بمستوياتها الخليجية والعربية والدولية كافة ، وذلك من أجل استتباب الامن والاستقرار . وفي هذا الاطار فإننا نتشاور باستمرار مع جيراننا في المنطقة لاسيما جمهورية ايران الاسلامية .

وعليّ أن أقول بأنه مهما كانت المشاكل القائمة بعد الازمة وفداحة مأساتها ، من معاناة وازهاق للارواح ، فإنه لا يزال هناك مجال للامل ، بل يمكن القول بأن التطور المنتظم لمنطق السلم في العلاقات الدولية يكتسب زخما مطردا . ذلك أن لنا مصلحة مشتركة في السلام والاستقرار والازدهار الاقتصادي . فإن اعترافنا بوجود هذه المصلحة المشتركة ، وعملنا على بنائها نعتقد بأن التعاون الاقليمي لابد أن يحل محل العداء والمجابهة ، وعندئذ ، نستطيع ضمان مستقبل أفضل .

إن تجربة الأزمة في الخليج برهنت بجلاء على مدى ارتباط الأمن والاستقرار في هذه المنطقة باقتصاد العالم . فلم تكن الدول المتقدمة وحدها التي تضررت اقتصاديا من جراء الأزمة ، ولكن كذلك الدول النامية والدول الأكثر فقرا تأثرت بسرعة كبيرة ، نتيجة تعرضها لمخاطر أسعار النفط غير المستقرة ، وتوقف المبادلات التجارية . إن هذه الحقيقة تجعل اهتمامنا بوضع ترتيبات أمنية اقليمية ينطلق ، ليس على أساس ضمان الأمن والاستقرار في منطقة الخليج فحسب ، بل إنه يأتي كذلك لمصلحة المجتمع الدولي بأسره .

إن المشكلة الفلسطينية تعتبر السبب الرئيسي وراء عدم الاستقرار في الشرق الأوسط ، بل هي المشكلة الرئيسية التي طالما تولّد منها عدم الاستقرار والصراع . وإن لم تتم تسويتها وبقية المشاكل المعلقة بين العرب واسرائيل ، فإن احتمالات حدوث أزمات أخرى في الشرق الأوسط ستتزايد بكل أسف . لذا ، ومن أجل سلام العالم أجمع يجب تسوية هذه المشكلة . إن بلادي - ايمانا منها بأهمية الحوار البناء والاتصال - تؤيد المساعي والجهود الدولية ، الهادفة إلى ايجاد حل سلمي وعادل ودائم للقضية الفلسطينية ، يقوم على أساس الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة . وبهذا الصدد ، نرحب بجهود الولايات المتحدة لعقد مؤتمر للسلام في الشرق الأوسط ، بين الدول العربية واسرائيل ، كما نرحب بالمواقف الايجابية التي اتخذتها الأطراف العربية المعنية مباشرة بالقضية ازاء عقد هذا المؤتمر .

إن تأييد سلطنة عمان للسلام لا يعرف التراجع أو اليأس . فقد كنا دائمي التأييد لكل المحاولات التي تسعى إلى الحلول السلمية . وإننا واثقون من أن الدول العربية جادة في البحث عن السلام . فقبل ثلاث سنوات ، اتخذ المجلس الوطني الفلسطيني قرارا تاريخيا على طريق السلام ، ولكن للأسف ، لم تقابل اسرائيل ذلك سوى بمزيد من التعنت في مواصلتها الاحتلال ، وقمع السكان العزل في الأراضي الفلسطينية المحتلة .

إننا نأمل بشدة في أن لا تفوّت اسرائيل هذه الفرصة التاريخية ، ونأمل في أنها ستدخل في مفاوضات جادة مع الدول العربية ، لتحقيق سلام دائم وشامل في

المنطقة . كما أننا ندعو الدول التي ترتبط بعلاقات جيدة مع اسرائيل إلى العمل على اقناعها بوقف سياستها الخاصة ببناء المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة وقمع المواطنين الفلسطينيين هناك ، هذه السياسة التي تشكل عائقا رئيسيا في مسار التقدم نحو السلام .

إننا من فوق منبر السلام هذا نحث دول العالم جمعاء ، وندعوها القيام بكل ما في طاقتها لتحقيق السلام ، على أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . وفي هذا الإطار ، فإن على الامم المتحدة مسؤولية خاصة ، لعمل كل ما من شأنه تنفيذ قراراتها . عندئذ تضيء شمس النظام الدولي الجديد سماء الشرق الاوسط ، وينتعش التعايش السلمي مجددا بين كل شعوب المنطقة .

لقد شاهدنا تقدما أكبر في مناطق أخرى من الشرق الاوسط . ففي لبنان ، تابعنا برضى الخطوات الايجابية التي اتخذتها الحكومة اللبنانية ، تنفيذا لاتفاق الطائف . ونأمل أن يسود الامن والرخاء كافة ربوع لبنان ، مجددين النداء للمجتمع الدولي بالعمل من أجل تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٢٥ (١٩٧٨) الذي ينص على انسحاب اسرائيل من الاراضي اللبنانية .

إن الوضع في أفغانستان يقتضي المزيد من الجهود ، ففي الوقت الذي تحيي فيه بلادي الجهود التي تبذلها الامم المتحدة لايجاد تسوية سلمية للقضية الافغانية ، وآخرها خطة السلام التي اقترحها معالي الامين العام في الثاني والعشرين من أيار/ مايو الماضي ، فلا يزال هناك نحو خمسة ملايين أفغاني في عداد اللاجئين ، ولا يزال أكثر من مليوني أفغاني معوق ، ينتظرون وقف سفك الدماء ، ناهيك عن المليون شخص أو أكثر ، الذين فقدوا حياتهم منذ اندلاع الازمة . إن فداحة المعاناة تتطلب حلا حاسما ونهائيا ، يقوم على تشكيل حكومة وطنية موسعة ، وعودة اللاجئين إلى ديارهم .

لم تمر إلا ست سنوات منذ أن أقامت سلطنة عمان علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي ، وكانت هذه السنوات الست حافلة بالاحداث الهامة ، إذ تغيّر خلالها طابع الاتحاد السوفياتي ، وسائر الدول الاخرى في أوروبا الشرقية ، بشكل لم يكن يخطر بالاذهان في ذلك الحين .

إن القدر الاكبر مما تم تحقيقه في الاتحاد السوفياتي يعود الفضل فيه إلى أولئك الرجال الذين قادوا حملة الاصلاح والانفتاح بكل شجاعة وإقدام . إن التاريخ سيسجل أسماءهم رمزا للحرية والسلام في هذه المرحلة من تاريخ البشرية التي بزغت للوجود نتيجة لسياستهم . إن سياسة الانفتاح وإعادة البناء التي انتهجتها القيادة في الاتحاد السوفياتي منذ عام ١٩٨٥ قد مهّدت قاعدة لبروز شخصيات قيادية سوفياتية تتحلى بقدر كبير من العزيمة والشجاعة والمسؤولية .

ولا يسعني هنا إلا أن أجدد اشادة بلادي بموقف الشعب السوفياتي والدور الايجابي لجمهورية روسيا الاتحادية إزاء أحداث الشهر الماضي . إن دحر الانقلاب وعودة الشرعية الى الاتحاد السوفياتي كانا حقا انتصارا كبيرا لقضايا السلام في العالم أجمع وانتصارا آخر للنظام الدولي الجديد .

إن هناك العديد من المؤشرات على احراز التقدم في مجال السلم ، وهناك مجال أوسع أمام الامم المتحدة للاضطلاع بدور كامل . ويغمرنا الشعور بالتفاؤل في تسوية العديد من المشاكل : في كمبوديا ، وفي جنوب افريقيا ، في قبرص ، وفي منطقة القرن الافريقي ، في أمريكا الوسطى وفي المناطق الاخرى من العالم التي طالما تلهفت شعوبها إلى الحرية والطمأنينة والسلام .

إن الامم المتحدة لعبت دورا رئيسيا في عدد من هذه القضايا ، ولا يزال يتعين عليها بذل المزيد من الجهود تجاهها وتجاه قضايا أخرى . ورغم الاعباء الثقيلة الملقاة على عاتقها تتحمل الامم المتحدة - لكونها أسمى هيئة دولية في العالم - مسؤولية خاصة تجاه العديد من القضايا والمشاكل المترتبة عليها والتي تتجاوز القدرات الذاتية للدول .

إننا نعتقد من الاهمية البالغة وضع استراتيجية بيئية عالمية متكاملة للحفاظ على موارد كوكبنا من أجل أجيالنا المقبلة . وفي هذا الصدد ، هناك تحديات ضخمة سيواجهها المؤتمر المعني بالبيئة والتنمية ، المزمع عقده في البرازيل في السنة القادمة . إن الدول الصناعية التي توصلت إلى ما هي عليه الآن من قوة ورخاء بفضل التنمية الاقتصادية تتحمل مسؤولية خاصة ، إذ أن تطورها هو النموذج الذي حذته الدول

الاخرى ، وهو الذي قام على مدى سنوات طويلة باستغلال موارد الارض دون الاهتمام بالعلاقة القائمة بين البيئة والتنمية .

إن تآكل التربة السطحية للاراضي الزراعية ، ونقص الموارد المائية ، واضمحلال طبقة الاوزون ، وتلوث الهواء ، وانقراض مجموعة من النباتات والحيوانات ، كلها حقائق جلية تستدعي العمل أكثر من أي وقت مضى لايجاد مبادئ مشتركة لحماية البيئة العالمية . وفي هذا المجال ، لا يمكن للدول الصناعية التنصل من مسؤوليتها التاريخية .

إن بيئتنا في منطقة الخليج اليوم تعاني من جراء الحرائق التي لا يزال لهيبها منبعثا من مئات آبار النفط في الكويت . ومع ذلك ، فقد تم القيام بالعديد من الاعمال الجليلة للحد من الاضرار التي خلّفها تسرب بقع النفط إلى مياه الخليج . وبالرغم من أننا نشعر بالارتياح إزاء هذا النوع من التعاون الذي نعتبره الضرورة الاولى لحل المشاكل في المستقبل فالتعاون البنّاء هو طريقنا الوحيد إلى الامام .

وهناك مشكلة عالمية أخرى : وهي سباق التسلح . إن بلادي إذ ترحب بإعلان الرئيس الامريكي جورج بوش يوم الجمعة الماضية عن تخفيض بلاده من جانب واحد لأسلحتها الاستراتيجية النووية ، ترحب كذلك بالخطوات المشتركة التي اتخذتها كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي للحد من ترسانتيهما النوويتين . وإننا إذ نحثهما على اتخاذ المزيد من الخطوات في هذا الاتجاه نعتقد - في تقييمنا للموارد المحتملة للتهديد النووي مستقبلا - أن الخطر الرئيسي يأتي من خلال الانتشار غير المقيّد لهذه الاسلحة الفتاكة .

إن العالم اليوم يواجه العديد من المشاكل الاقتصادية المتفاقمة التي لا تعرف الحدود . ففي السنوات الاخيرة تباطأ النمو في العالم النامي ، وارتفعت نسبة التضخم ، واتسعت الفجوة بين الشمال والجنوب . وفي الوقت الذي نرحب فيه بالانجازات الكبيرة للنظام الدولي الجديد في المجال السياسي ، فإننا نتطلع إلى تطبيق المُثل الجديدة لهذا النظام على العلاقات الاقتصادية . فمن مصلحة الجميع أن يصبح العالم النامي مزدهرا كذلك ، حيث أن الازدهار هو قاعدة النمو الاقتصادي للجميع . ومن جهة

أخرى ، فإننا نأمل أن تتخذ الدول النامية خطوات ملموسة نحو انتهاج سياسات اقتصادية على أساس مفاهيم اقتصاد السوق . هذه المفاهيم التي تعتبر الاساس المتين للتقدم الاقتصادي المزدهر .

إننا نتابع ما تم تحقيقه من تقدم في هذا المجال حتى الآن ، ونلاحظ أنه مازال هناك الكثير الذي ينبغي انجازه . ففي الوقت الذي نرحب فيه بما قام به العالم المتقدم من تخفيض عبء المديونية الدولية ، فإننا نرى العديد من الدول النامية لا تزال تئن تحت وطأة الديون ونقص الاستثمار . إن فرص التقدم منخفضة بسبب سياسة الحماية الاقتصادية التي تحول دون الوصول إلى الاسواق الغنية للعالم المتقدم ، كما أن هناك الحاجة إلى بذل جهد أكبر في نقل وتعزيز التكنولوجيا .

إن بلادي تدرك أهمية التعاون ، وبالتالي فهي تواقة إلى مشاركة الآخرين في الاضطلاع بالمسؤولية الجماعية في هذا المجال ، وتأمل في أن تشهد منطقتنا اقامة مؤسسات جديدة للنهوض بالاستثمار والتنمية .

إن هناك حاجة طارئة إلى ادخال اصلاحات ملموسة على النظام الاقتصادي العالمي . فدون التعاون الاقتصادي المتزايد بين الدول النامية والمتقدمة لا يمكن ضمان سلامة النظام السياسي الجديد في المستقبل . وما لم تعالج هذه القضايا بشكل جدي وشامل ، فإن الدول الاقل نموا ستبقى حبيسة أعباء جسام ، وستظل فرصها محصورة إلى درجة قد تمكنها من الادعاء بأنها حرمت من المنافع الكاملة لوضع الدولة المستقلة .

وحيثما تعرضت السيادة للانكار - سواء بالاحتلال ، أو بالغزو والعدوان ، أو بالكساد الاقتصادي - وحيثما وجدت السيادة بالاسم لا بالروح ، فإن بذور عدم الاستقرار والصراع المستقبلي ستجد أرضا خصبة . وبالتالي فإن اجتماعنا بوصفنا أمما متحدة يجعلنا نقر بحق كل الاعضاء في السيادة الوطنية الكاملة ، اسما وروحا . وفي الآونة الاخيرة ، وبتعاوننا جنبا إلى جنب داخل الامم المتحدة ، رأينا مقدرة الإرادة الجماعية الجديدة على الدفاع عن السيادة ضمن نظام سياسي عالمي متغير .

وأمامنا الآن فرصة حقيقية أخرى لتعزيز السيادة الوطنية للعمل معا على تطوير النظام الاقتصادي العالمي ، لاننا بذلك لا نزيد من الفرص الاقتصادية للدول الاقل نموا فحسب ، بل نساهم بشكل دائم وفعال في الحفاظ على الاستقرار والسلام الدوليين .

وفي الختام إننا في سلطنة عمان نتطلع بكل عزم وتفاؤل إلى اليوم الذي تصبح فيه كل شعوب العالم ممثلة في هذه الجمعية بواسطة دول مستقلة ذات سيادة ، وإلى اليوم الذي نراها فيه وقد تخلصت كلها من معاناة الفقر والقمع والعدوان في عالم يسوده التعاون والأمن والاستقرار والازدهار الاقتصادي .

الأمير سعود الفيصل (المملكة العربية السعودية) : أود في البداية أن أعرب عن شكرنا وتقديرنا لمعالي السيد فيدو دي ماركو نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية مالطة ، رئيس الدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة ، الذي أدار أعمالنا بحكمة وكفاءة ، كما أود أن أتقدم بالشكر والتقدير لمعالي الأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار ، على الجهود المستمرة التي يبذلها وزملاؤه في الأمانة العامة من أجل خدمة أهداف الأمم المتحدة .

ولا يفوتني في هذه المناسبة أن أعرب باسم حكومة خادم الحرمين الشريفين عن شكرنا وتقديرنا للأسرة الدولية ، ممثلة بالجمعية العامة للأمم المتحدة ، على الثقة التي أولتها لكم بانتخابكم لرئاسة أعمال دورتها السادسة والاربعين ، وإنني إذ أعبر عن اعتزازنا بهذه الثقة ، فإنني أود أن أؤكد لهذا الجمع الموقر استمرار دعم خادم الحرمين الشريفين وحكومته لمنظمة الأمم المتحدة وحرصه - حفظه الله - على كل ما من شأنه تعزيز دور الأمم المتحدة في خدمة الأهداف النبيلة التي أنشئت من أجلها .

كما يسعدني أن أعبّر عن الترحيب بانضمام كل من جمهوريات لاتفيا واستونيا وليتوانيا وجمهورية كوريا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وجمهورية جزر مارشال وولايات ميكرونيزيا الاتحادية إلى عضوية هذه المنظمة الدولية ، مع الإعراب عن أملنا في أن يعزز انضمامها فاعلية وشمولية العمل الدولي المشترك ، وعن تمنياتنا لشعوب هذه الدول بالاستقرار والتقدم .

إن الأحداث الدرامية والتحولات المذهلة التي شهدتها وتشهدها الساحة الدولية اليوم تبشر ببداية تحول تاريخي عظيم ، بعد أن أخذت في الزوال تلك الانظمة السلطوية ، القائمة على روح التنافس العقائدي العقيم وبعد أن أسدل الستار على حقبة من العلاقات الدولية سادتها الحروب الباردة والمواجهات الساخنة ، حقبة أهدرت فيها امكانيات بشرية ومادية هائلة ، في سباق تسلح مكلف ومخيف ، واستمرت فيها معاناة جزء كبير من الأسرة الدولية من الفقر والجوع والمرض ، وكانت لتلك الحقبة بالطبع آثارها السلبية في المجالات السياسية والاقتصادية والامنية ، على المجتمع الدولي عامة ، وعلى الدول النامية خاصة .

واليوم ، نشهد معا توجها نحو بلورة نظام عالمي جديد ، ترتكز دعائمه على مبادئ الأمم المتحدة ، ويستند في أسسه على الشرعية الدولية ، نظام تسوده المساواة

بين الدول صغيرها وكبيرها ، وغنيها وفقيرها ، من حيث حقها في السيادة والاستقلال والعيش بسلام ، نظام يصون حرية الحدود الدولية المعترف بها لكل دولة ، ولا يسمح بالتدخل في شؤونها الداخلية ، نظام ينطلق من حق الشعوب في تقرير مصيرها ومن سيادة الأمم على ثرواتها ومقدراتها لا مكان فيه للتسلط أو الهيمنة ، ولا مجال فيه للابتزاز السياسي ، نظام يتبنى المساعي السلمية منهجا لحل المنازعات ، ويرفض استعمال القوة أو التهديد باستخدامها ، لتحقيق أهداف توسعية أو أطماع اقتصادية . ونحن بوصفنا مسلمين نرحب بهذه التغييرات والتحولات التاريخية ، ونتطلع إلى تقوية دعائم هذا النظام الدولي الجديد وتسخير مفاهيمه لما فيه مصلحة الأمن والاستقرار الاقليمي ، وحل المنازعات بالوسائل السلمية واشاعة الرخاء الاقتصادي ، وتثبيت السلام العالمي .

لعل من أبرز مؤشرات هذا النظام العالمي الجديد ذلك الموقف غير المسبوق الذي وقفته المجموعة الدولية بحزم وتصميم تجاه الغزو العراقي لدولة الكويت فعندما التقينا هنا في مثل هذا اليوم من العام المنصرم كان العالم بأسره يعيش حدثا مروعا ، وخطبا فادحا ، وهو قيام دولة عضو في هذه المنظمة ، وهي العراق ، باحتلال دولة أخرى أصغر وهي الكويت ، ومحاولة طمس سيادتها والقضاء على وجودها وكيانها ، كان ذلك حدثا مروعا في حد ذاته ولكنه كان يحمل لنا بوصفنا عربا ومسلمين ما هو أخطر وأقسى ، فلقد كان شعورنا بالمرارة شديدا ونحن نرى أن الطعنة التي تلقيناها لم تكن موجهة من عدو كنا نحذره ، أو حاسد كنا نخاف شره ، أو حاقد نتوقع غدره .. بل من شقيق منحناه حبنا بلا حدود ، ووهبناه وفاءنا بلا تحفظ ووقفنا معه في شدته بالنفس قبل النفيس .

ولكن ما كان للظلم أن يدوم .. وما كان للعدوان أن يظل .. وما كان للقهر أن يبقى ويستمر ، فلقد كشفت المحنة النقاب عن السجايا الأصيلة والنبيلة التي تسكن في قلوب شعوبنا حين وقف الخليج بأسره وقفة رجل واحد متمسكا بالقياة الشرعية ، منضويا تحت لواء الحق ، مسارعا إلى نجدة المظلوم .

ولقد كان من دواعي اعتزازنا أن يقف معنا أشقاؤنا العرب والمسلمون وأصدقاؤنا في مختلف أنحاء العالم قلبا وقالبا يجاهدون في ميادين الشرف والكرامة ، ويدعمون الحق والعدل والشرعية .

ولم يخيب العالم لنا ظنا . فقد اتخذت الأسرة الدولية منذ اللحظات الأولى قرارها الحازم والشجاع بالوقوف في وجه العدوان . وجسدت قرارات الأمم المتحدة هذا الموقف في وفاق دولي نادر يبشر أننا بالفعل على أعتاب عصر جديد في العلاقات الدولية لا مكان فيه لطغاة يقهرون إرادة الشعوب ، ولا بغاة يدمرون حياة الأمم . لقد شهدنا روعة هذه الحقيقة بكل ما تحمله من معان ودلالات . ونحن نرى العالم كله ، دولة دولة ، يرفض الاعتراف بأمر واقع أملته القوة وفرضه العدوان .

وإنني باسم خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز ، ومن على هذا المنبر الدولي الهام ، أتوجه بالشكر والتقدير لجميع الدول والهيئات والشعوب التي وقفت مع الحق في وجه الباطل ، وأيدت المملكة العربية السعودية في دفاعها عن أمنها ومقدساتها ، سواء كان ذلك عن طريق إتخاذ القرارات والمواقف في المحافل الدولية ، أو عن طريق إرسال القوات المساندة لقوات المملكة لمنع النظام العراقي من الاستمرار في غيه وعدوانه .

إننا ونحن نستذكر تلك الأحداث ، نفعل ذلك كجزء ضروري لابد منه لتشخيص الداء الذي أصبنا به ، ولعلاج المأساة التي ألمت بنا . إن محصلة هذه المأساة هي أن العدوان لن تكون له أي نتيجة سوى تحمل المعتدي مغبة عمله وسوء فعله . والدرس الأكبر منها هو ضرورة أن نضع من الضوابط ما يمنع من تكرارها .

ولقد أيدت حكومة المملكة العربية السعودية جميع قرارات مجلس الأمن الخاصة بالعدوان العراقي على دولة الكويت . كما أنها دعمت ولا تزال تدعم الاجراءات الدولية الرامية لوضع تلك القرارات موضع التنفيذ ، حيث أننا على قناعة تامة بأن منع تكرار مثل هذا العدوان لا يتم إلا باستمرار فرض الشرعية الدولية ، وضمان التنفيذ الكامل لكافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة . ولذا فإننا ندعو الأسرة الدولية الى مواصلة تمسكها ومطالبتها بالتنفيذ الكامل والسريع لتلك القرارات .

إن حكومة المملكة العربية السعودية تتابع بأسف وقلق بالغين ما يتعرض له الشعب العراقي من معاناة جاءت كنتيجة حتمية للسياسات التعسفية التي ما زال

يمارسها النظام العراقي . ونحن على قناعة تامة بأن المأساة الانسانية للشعب العراقي هي موضع اهتمام الامم المتحدة ، وعلى الاخص اللجنة التي كلفها مجلس الامن بالتعامل مع الاحتياجات الانسانية للشعب العراقي .

إن التزام العراق بصورة كاملة بقرارات مجلس الامن ، وتجاوبه مع اللجنة الخاصة ، سيضمن معالجة كامل الجوانب الانسانية لمعاناة شعب العراق ، وسيسهم في ذات الوقت في دعم وتعزيز أسس الاستقرار والامن في المنطقة .

لاشك في أن للنظام العالمي الجديد انعكاساته على صعيد العلاقات الدولية والاقليمية في مختلف المجالات السياسية والامنية والاقتصادية .

فلقد أثبتت تجربتنا في منطقة الخليج ، أن تهديد أمن الخليج أتى بالفعل من داخل المنطقة نفسها . فقد شهدت المنطقة حربا طاحنة بين العراق وايران قبل أن تشهد الغزو العراقي لدولة الكويت ، وأصبح جليا وواضحا أن تثبيت الاستقرار في منطقة الخليج يتطلب إرساء العلاقات بين الدول المطلة على الخليج على قواعد ثابتة وراسخة ترتكز على مبادئ القانون الدولي ويسودها التكافؤ والمساواة والالتزام بحل المنازعات بالطرق السلمية والحوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وذلك في ضوء الاحترام الكامل للمصالح وتبادل المنافع .

وكان من الطبيعي أن تؤثر تجربتنا هذه على مجريات الامور في المنطقة وأن تكون لنا حافزا لرؤية مستقبلية واعدة ، فلم يعد من المقبول أن نسمح لأن يكون أمن منطقتنا عرضة لأطماع الطامعين بالتوسع والهيمنة ، والمغامرين ليس فقط بمصالح شعوبهم ، بل بمصالح المنطقة كلها بصورة خاصة والاسرة الدولية بصورة عامة .

ولقد اهتم قادة مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالترتيبات الامنية المستقبلية ، منطلقين من نظرة ترتكز على الاعتماد على الذات والتعاون مع الدول الشقيقة والصديقة في كل ما يخدم أهداف الامن والاستقرار في المنطقة .

ولقد تعرض النظام العربي لاختبار حقيقي أثناء أزمة الاحتلال العراقي لدولة الكويت ، وأصبح واضحا بشكل قاطع ضرورة إصلاح هذا النظام لتمكينه من المساهمة في

(الأمير سعود الفيصل ، المملكة العربية السعودية)

تجنب تكرار مثل هذه التجربة المأساوية . وفي هذا الاطار ، فإن الدول العربية التي وقفت معنا والى جانب الشرعية الدولية الى وضع أسس لبلورة نظام عربي جديد يقوم على أساس من الاخوة والتضامن والمصالح المشتركة والمنافع المتبادلة . وتجسدت هذه المفاهيم في صيغة "إعلان دمشق" التي أقرتها كل من جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية والدول الاعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، تلك الصيغة التي ترتكز على مبادئ القانون الدولي لإقامة العلاقات الودية وحسن الجوار من جهة ، وتترجم من جهة أخرى الرغبة المشتركة في بناء تعاون وتضامن مثلى وجاد في المجالات السياسية والاقتصادية والامنية والثقافية . ولم يكن هذا الجهد محورا موجها ضد أحد ، وإنما هو في الحقيقة دعوة لإصلاح النظام العربي وفق هذه المفاهيم وفي إطار البيت العربي الذي تمثله جامعة الدول العربية .

إن منطقتنا العربية لا يمكن أن تبقى وحدها خارج التيارات الجديدة المتسارعة التي تُبدل موازين العلاقات بين الدول والامم والشعوب . وفي الوقت الذي أكدنا فيه - وخاصة في أعقاب المحنة التي ألمت بنا في العالم العربي - أنه من غير المعقول أو المقبول أن نطبق على سلوكنا وتصرفاتنا معايير ومقاييس تختلف عن تلك التي تأخذ بها الامم الاخرى ، فإننا دعونا الى أن تنال جميع قضايا منطقتنا ، وفي طليعتها قضية العرب المحورية وهي القضية الفلسطينية ، نصيبها من التطورات الايجابية على الساحة الدولية .

إن هناك فرصة تاريخية متاحة اليوم للبدء في عملية السلام الهادف الى إنهاء الصراع العربي الاسرائيلي وإيجاد حل عادل ودائم وشامل للقضية الفلسطينية .. حل ينسجم مع قرارات الامم المتحدة ، ويكرس العدالة ويؤمن عودة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، حل يضع أسسا ثابتة للأمن والاستقرار في الشرق الاوسط إنطلاقا من الشرعية الدولية ومن قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . وهناك اليوم آلية أصبحت متوفرة لتحقيق هذه الاهداف تتمثل في المؤتمر الدولي للسلام المزمع عقده في القريب العاجل .

وفي هذا الاطار فإن حكومة خادم الحرمين الشريفين تؤيد تأييدا تاما المساعي والجهود التي يبذلها فخامة الرئيس جورج بوش رئيس الولايات المتحدة الامريكية ، وينهض بها وزير الخارجية السيد جيمس بيكر ، من أجل تحقيق السلام الدائم والعادل في منطقة الشرق الاوسط وحل القضية الفلسطينية ، وتدعم بصورة كاملة عقد المؤتمر الدولي للسلام لتحقيق هذه الاهداف . كما أنها تؤكد أن إقامة المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة بما فيها القدس الشرقية والجولان تعتبر خرقا خطيرا للقانون الدولي وقرارات الامم المتحدة ، كما أنها تشكل عقبة رئيسية أمام المحاولات والجهود المبذولة لتحقيق السلام في الشرق الاوسط .

إننا نأمل أن تفرض ارادة السلام نفسها على جميع الاطراف ، وأن يطبق المجتمع الدولي على القضية الفلسطينية نفس المبادئ التي سبق أن طبقها على قضية الاحتلال العراقي للكويت لكي تترسخ الشرعية الدولية ولكي تسود مبادئ العدالة والحرية وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها . لقد اختار العرب طريق السلام . وفي هذا الاطار فإننا نرحب بالبيان الذي أصدره المجلس الفلسطيني في دورته الاخيرة والذي يؤكد هذا التوجه نحو السلام .

إننا اليوم أمام مفترق طرق تاريخي ، ولا غرو أن سلكنا طريق السلام فنحن أمة يحثها دينها على الدعوة للسلام ، والجنوح اليه ، مصداقا لقوله تعالى : "وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله" .

وفي الوقت الذي تتتالى فيه مؤشرات تبلور النظام العالمي الجديد تشهد بسعادة واهتمام بالغين الانجازات والخطوات الموفقة التي خطتها ولا زالت تخطوها الحكومة اللبنانية في سبيل تنفيذ بنود وثيقة الوفاق الوطني التي تم التوصل اليها في مؤتمر الطائف ، وخاصة بالنسبة للقيام بدورها في بسط سلطة الدولة اللبنانية على جميع أراضيها بقواتها الذاتية .

ولقد تابعنا باهتمام بالغ كلمة فخامة الرئيس إلياس الهراوي ، رئيس الجمهورية اللبنانية ، التي طالب فيها الاسرة الدولية بالعمل على ضمان التنفيذ الكامل لقرار مجلس الامن ٤٢٥ (١٩٧٨) والتي اكد فيها عزم حكومته على مواجهة التحديات الكبيرة لإعادة الامور الى طبيعتها .

إن حكومة خادم الحرمين الشريفين تضم صوتها لصوت فخامة الرئيس اللبناني ، وتناشد المجموعة الدولية الاسهام بصورة فعالة في جهود إعادة إعمار لبنان ، عبر الصندوق الدولي لمساعدة لبنان ، ويسعدنا أن نستضيف في المملكة العربية السعودية في شهر تشرين الثاني/نوفمبر القادم الاجتماع التاسيسي لهذا الصندوق ، وأن نرحب بمشاركة وإسهام المنظمات والدول الشقيقة والدول الصناعية في مسيرة البناء وإعادة الإعمار في لبنان .

منذ بداية الاحداث المؤلمة التي شهدها الصومال الشقيق ، فإن المملكة العربية السعودية ، إستشعارا منها بمسؤولياتها التاريخية والاسلامية والقومية ، وحرصا على وحدة التراب الصومالي ، بادرت الى حث جميع الاطراف في البلد الشقيق الى الجلوس على مائدة المفاوضات لحل مشكلاتهم بما يكفل الحفاظ على وحدة الصومال مستقرا آمنا ، ولكي يواصل دوره في دعم التضامن الاسلامي والعربي .

ومما يبعث على التفاؤل بتجاوز هذه الأزمة ما تم تحقيقه خلال الاجتماعات التي تمت في إطار مؤتمر المصالحة الذي تبنى عقده فخامة الرئيس حسن جوليد ، رئيس جمهورية جيبوتي ، والذي واصل جلساته في المملكة العربية السعودية برعاية خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز ، وما أسفرت عنه تلك الاجتماعات من

اتفاق على وقف اطلاق النار والتزام الاطراف كافة بالسعي الى المصالحة والوحدة الوطنية ، وإنه ليحدونا الأمل بأن يؤدي ذلك الى تحقيق المصالحة التامة والتغلب على العقبات والنكسات كافة التي قد تكتنف هذه المسيرة وذلك من أجل عودة الأمن والاستقرار في ربوع هذا البلد الشقيق .

إن المرحلة الراهنة التي تمر بها قضية الشعب الأفغاني الذي ناضل وكافح من أجل الحفاظ على عقيدته واستقلاله وسيادته تتطلب منا جميعا العناية والاهتمام . ولقد قامت المملكة العربية السعودية وستقوم دوما بواجبها تجاه دعم وتأييد الشعب الأفغاني المناضل الذي آن له أن ينعم بالاستقرار في كنف الحكومة التي يرتضيها والتي تتجسد فيها آماله في الحفاظ على سيادة ووحدة بلاده . وإن حكومة خادم الحرمين الشريفين تأمل صادقة في التوصل الى حل سلمي يلبي هذه الطموحات . ولقد سبق أن عبرنا عن إشادتنا بموافقة المجاهدين الأفغان على بيان الأمين العام للأمم المتحدة ، ولا يفوتنا في هذا المقام أن نعبر عن الارتياح لما صدر مؤخرا عن حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي ، بشأن وقف إمدادات الأسلحة الى أفغانستان ، والرغبة في التوصل الى حل نهائي للمشكلة الأفغانية بما يكفل إحلال السلام في هذا البلد الذي طالت محنته وعظمت تضحيات أبنائه . ولقد عبر خادم الحرمين الشريفين ، عند اجتماعه بمعالي الأمين العام للأمم المتحدة مؤخرا عن تقدير المملكة لجهوده الخيرة التي يقوم بها معاليه في هذا الاطار ، وأعرب عن تأييد المملكة ودعمها الكامل لتلك الجهود .

لقد شهدت القارة الافريقية مؤخرا انتصارات متلاحقة حققها شعب جنوب افريقيا ، مفتتحا بذلك حقبة جديدة تلغي القوانين العنصرية .

ولايسعنا في هذا المقام سوى التعبير عن التقدير لشعب جنوب افريقيا والاعجاب به على هذه الانجازات ، والتطلع الى اليوم الذي يتم فيه القضاء المبرم على سياسة الفصل العنصري والتفرقة في جنوب افريقيا .

ولقد أيدت حكومة خادم الحرمين الشريفين ولا تزال تؤيد وتدعم كل جهد في سبيل الحد من إنتشار أسلحة الدمار الشامل وإيجاد مناطق خالية من تلك الاسلحة في أي جهة من الكرة الارضية .

ولابد من التنويه هنا بالخطوة الهامة الموفقة التي أقدمت حكومتا الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي على اتخاذها مؤخرا بالتوقيع على المعاهدة التاريخية المعنية بالحد من الاسلحة النووية الاستراتيجية . ولابد كذلك من الإشادة بالمبادرة الجريئة والشجاعة التي أعلنها فخامة الرئيس جورج بوش ، منذ أيام ، بإجراء تخفيضات جذرية في الاسلحة النووية من قبل الولايات المتحدة وعلى الصعيد العالمي .

وتطبيقا لسياسة المملكة العربية السعودية النابعة من حب السلام ، فقد بادرت الى الانضمام الى معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية والتزمت بنصوصها ، كما أيدت في المحافل الدولية المختلفة العمل على حظر الاسلحة الكيميائية والجرثومية .

إن حكومة خادم الحرمين الشريفين لعميقة الايمان بأن منطقة الشرق الاوسط ، التي عانت من العديد من الحروب ورزحت تحت وطأة انتاج واستيراد مختلف الاسلحة ذات التدمير الشامل ، لهي من أمس مناطق العالم حاجة الى أن تكون منطقة خالية من مثل هذه الاسلحة المدمرة . وفي هذا الاطار ، فلقد سبق لحكومة خادم الحرمين الشريفين أن عبرت عن تأييدها للمبادرات الهادفة الى حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الاوسط .

يحدونا الامل اليوم ، ونحن نستشرف بوادر قيام نظام عالمي جديد ، بأن تحظى القضايا الاقتصادية الدولية بما هي جديرة به من عناية واهتمام الاسرة الدولية . فنحن على قناعة تامة بأنه لا يمكن أن يقوم أو يدوم الامن والاستقرار في عالمنا ، إلا اذا سادت النظام الدولي مبادئ التكافؤ والمساواة والتكافل والعدالة . وبالتالي فإن مواجهة المشكلات الاقتصادية في هذه المرحلة الهامة من العلاقات الدولية ، وفي ظل المناخ الدولي الجديد ، تتطلب دفع التعاون بين الدول النامية والدول الصناعية ،

انطلاقا من حقيقة أن الامن والتنمية وجهان لعملة واحدة ، وأنه لا تنمية بدون أمن ، ولا أمن واستقرار بدون تنمية .

ولذا فقد بات ضروريا أن تفي الدول الصناعية بالوعود التي قطعتها على نفسها برفع مساهماتها في المعونات الانمائية الرسمية لتبلغ الاهداف التي حددتها استراتيجية التنمية الدولية التي أقرتها الامم المتحدة ، وأن تعمل على زيادة كفاءة نظام النقد الدولي ، وعلى تنشيط التجارة الدولية بما يسمح بتحسين شروط نفاذ صادرات الدول النامية الى أسواقها بأسعار عادلة ومجزية ، تتناسب مع أسعار واردات الدول النامية من الدول الصناعية ، وأن تسهم في تشجيع انتقال التقنية وتطويعها لتتناسب مع متطلبات واحتياجات التنمية في الدول النامية .

إن المملكة العربية السعودية وشقيقاتها الدول الاعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، إيمانا منها بالعلاقة الوثيقة بين الامن والتنمية ، وإسهاما منها في إرساء أسس الاستقرار والازدهار في العالم العربي ، قد بادرت الى الاعلان عن برنامج الخليج لدعم جهود التنمية في الدول العربية . وإنطلاقا من حقيقة أن مسؤولية التمويل الانمائي مسؤولية دولية جماعية ، فإنها تناشد الدول الصناعية ، من هذا المنبر ، للمشاركة في هذا البرنامج ودعم أهدافه وتسهيل وصوله الى مقاصده النبيلة .

إن النظام العالمي الجديد ، الذي نشهد معا بوادر انشائه ، نظام مليء بالامل ومحفوف بالتحديات . وعلينا جميعا مسؤوليات كبيرة وجسيمة لنجنب أجيال المستقبل تكرار أخطاء الماضي وآثامه ، ولنبني معا ، آفاق مستقبل يسوده السلام والاطمئنان والثقة والتفاهم ، وتنعم فيه أجيال المستقبل بالاستقرار والازدهار .

"وقل إعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون" (سورة التوبة ، الاية ١٠٥)

السيد منفلابوس (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نجتمع اليوم ونحن ننهي عاما كان بدأ بأزمة ، فتصدت الامم المتحدة لها وحسمتها . وفي خضم تلك الازمة وقفت دولة فخورة تدعى المملكة العربية السعودية شامخة تتعرض للتهديد لكنها مقدامة ، ترحب بالمساعدة لكنها تسير في الطليعة للدفاع عن نفسها وافتداء

جيرانها . ومن المناسب أن يترأس الجمعية العامة الآن رجل من تلك الدولة له سجل بارز في القيادة على الساحة الدبلوماسية لبلده وأبناء جنسه ومنطقته والعالم . وبوجود السيد سمير الشهابي رئيسا لنا ، تواجهنا دورة تاريخية غزيرة الانتاج .

لقد شهدنا مثل هذه الدورة في العام الماضي عندما ترأس الجمعية العامة السيد غيدو دي ماركو ممثل جمهورية مالطة وأوصلنا الى تحقيق انجازات ماثلة في الذاكرة في سبيل إعادة تنظيم الامم المتحدة وإصلاحها . ونحن نهنئ السيد دي ماركو وهو يترك الرئاسة للسيد الشهابي .

إنني هنا لاتكلم باسم بلدي ، لكن اسمحوا لي أن أشير الى أنه في حين لا أتكلم باسم أي بلد آخر ، أقف هنا فخورا بعضويتنا في اللجنة الدائمة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا وبترؤسنا لها هذا العام ، هذه الرابطة التي تلتزم الفلبين بالتضامن المطرد أبدا مع أعضائها اندونيسيا وبروني وتايلند وسنغافورة وماليزيا* .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد دانوك عبد الله أحمد بدوي (ماليزيا) .

اتسم تاريخ منظمتنا بالاحتفال بالمناسبات . ونحن الآن ، على سبيل المثال ، في منتصف العقد الدولي لتخفيف الكوارث الطبيعية والعقد الدولي للقضاء على الاستعمار ، والعقد العالمي للتنمية الثقافية . واحتفلنا بالفعل بالسنة الدولية للمرأة والسنة الدولية لأطفال العالم . ومنذ ١٩٧٣ أقامت الامم المتحدة ٢١ احتفالا . وهذه الاحتفالات ترسخ طبيعة الامم المتحدة وتضع معالم واضحة لإنجازات البشرية في نصف القرن هذا .

انني اعترف بأن عقد العمل لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري ، من عام ١٩٧٣ الى عام ١٩٨٣ ، زود الحركة الشعبية في جنوب افريقيا بدعم ايديولوجي جعلها تنتزع في هذا العام قرارا رسميا - وإن كان لم ينفذ حتى الآن على نحو كاف - بتفكيك الفصل العنصري . وفي عام ١٩٨٨ احتفلنا بالذكرى السنوية الاربعين للاعلان العالمي لحقوق الانسان وخلال هذا العام بدأت عملية الحل النهائي للأزمة الكمبودية . إنني أسلم بأن هذا التطابق التاريخي ذكّر المتفاوضين بأن العملية ، حتى يكتب لها النجاح ، يمكن أن تبلغ ذروتها في أحد حقوق الانسان العالمية ، وهو الحق في اجراء انتخابات حرة ديمقراطية . ولحسن الطالع أن هذا الحق سيطبق قريبا في كمبوديا . يجب أن نهنئ مواطني جنوب افريقيا وكمبوديا على هذين الانتصارين اللذين يمثلان جزءا من الزخم الانساني الحالي ، النبيل والمنتصر ، الذي لم نحتفل به حتى الآن . هذا هو الزخم المتصاعد للشعوب ، الذي حقق تقدما في ربع قرن . لقد سُحقت الشعوب قبل ذلك وأجهضت قوتها الدافعة ولكن كما قال لي الكسندر دوبشيك في براغ في العام الماضي "ليس هناك بديل عن الشعب" . فالشعب والزمن حليفان لا يهزمان .

وهكذا بدأت المسيرة في اليونان ، كما كان متوقعا ، ففي أربعة أيام من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣ نجح الشعب ، الذي كان الجيش يقمعه في البداية ، في استبدال الدكتاتورية بالديمقراطية . واكتسحت قوى الشعوب جنوبي أوروبا وقفزت الى أمريكا اللاتينية وآسيا وأوروبا الشرقية ووصلت حاليا الى الجنوب الافريقي . ويغير الناس ، جماهير الناس ، وليس فقط أفراد أبطال ، وجه العالم ، ويمكن أن تطالب

الفلبين بالحق في حصة متواضعة في دفع زخم التاريخ . لقد وصف مثال افتتاحي نشرته جريدة "نيويورك تايمز" مشهد المواطنين في موسكو اثناء الانقلاب الاخير بانه "يعيد الى الاذهان ثورة شعب مانيلا على السلطة" .

إن سلطة الشعب منصوص عليها ، ليس في الاحكام العامة لديباجة دستور الفلبين لعام ١٩٨٧ فقط ، ولكن أيضا في منطوق الدستور الذي أقام في الفلبين ديمقراطية تمثيلية مباشرة . لقد كتب أحد واضعي تلك الوثيقة ما يلي :

"إن انتخاب الشعب لممثليه لا يعد اجراء تتمثل فيه ثقة كاملة بهؤلاء الممثلين ، فمن حق الشعب أن يراجع قراراتهم" .

إن ديمقراطيتنا المباشرة ليست فقط على مستوى القرية ، ولكنها ديمقراطية وطنية . و "الديمقراطية المباشرة" كما قال أحد أعضاء مجلس الشيوخ في الفلبين "أعلى منزلة من الديمقراطية التمثيلية" . وفي هذا الوقت بالذات يجمع شعب الفلبين التوقيعات لإجراء استفتاء وطني بشأن معاهدة الصداقة والتعاون والامن التي وقعتها الفلبين مع الولايات المتحدة الامريكية والتي رفضها مجلس الشيوخ الفلبيني . إننا في نظامنا الديمقراطي المباشر نحترم مجلس الشيوخ ولكننا نحترم الشعب أيضا . ويجب أن يحكم مجلس الشيوخ والشعب معا .

هل يتصل هذا بمهمة الامم المتحدة ؟ لقد اصبح عالمنا أحادي القطب . وهناك عيوب بشأن هذه الحالة العالمية الجديدة ، وهنا نسأل ، الآن وقد انتهى التوازن الثنائي الاستقطاب ، ما الذي يمنع الدولة العظمى الوحيدة من أن تتغالى في ممارسة واجباتها باعتبارها حامية للنظام العالمي الجديد ؟ إن القيد النهائي على تلك الدولة العظمى يمكن في نظامها الذي يعتبر الشعب فيه أعلى سلطة .

إن شعب أمريكا هو الذي انتزع بلاده من حرب تدور رحاها في جنوب شرقي آسيا لانه أدرك أن هذه الحرب لا علاقة له بها . وهذا الشعب نفسه هو الذي هتف لامريكا لانتصارها المحكم في حرب الخليج التي رأى أنها حرب عادلة . إن هذا الشعب هو الذي يُبقي على صحوة أمريكا في ساعة الانتصار . والواقع أن الديمقراطية الدستورية ليست

مرادفا للسلم وليست ضمانا أكيدا ضد العنف الدولي . ولكن أين يمكن أن نجد محفلا أكثر فعالية لتحقيق السلم ؟ أين يمكننا أن نجد سياقا أكثر خصوبة للشفافية والانضباط ؟

واليوم ، أصبحت الأحلام النظرية القديمة المتمثلة في امكانية التوصل الى نظام دستوري وصريح حقيقة واقعة . ووجدت الدساتير الديمقراطية حليفا جديدا يتمثل في التكنولوجيا . ونفس المختبرات التي كانت تعزز علم الهدم العشوائي مكنت البشرية من أن تكون بالفعل شاهدا مباشرا للمآسي المختلفة التي تحدث في كل مكان . هذه المشاهد يمكن أن تخيف الشعوب فتجعلها تطالب قادتها بالانفتاح ولكن يجب أيضا أن تكون الشعوب حرة وقادرة على المطالبة . ويمكن للشفافية الالكترونية أن تؤدي الى شفافية دبلوماسية ورسمية وأخلاقية ، وهذه العملية بالتالي يمكن أن تؤدي الى تعبئة قوى الانضباط في المجتمع .

يجب أن نتفق مع ما ورد أخيرا في مقال افتتاحي رائع آخر في جريدة "نيويورك تايمز" يحذر من أنه لا ينبغي للدخلاء أن يعيدوا رسم السياسات الداخلية للامم ولكنه يضيف بعد ذلك أن هناك "كل سبب للمناداة بالقيم الديمقراطية وتعزيز هذه القيم" . كانت هذه النصيحة موجهة الى أمريكا ولكن هل نترك لأمريكا وحدها أن ترعى قيم العالم ؟ ألا يمكننا أن نجد دعاة ومروجين آخرين لهذه القيم الديمقراطية ؟ وماذا عن الأمم المتحدة ؟

من الخطأ أن نقول إن الأمم المتحدة ليست سوى مسرح للدول وساحة للأفكار الدولية وأداة للتوفيق بين المتناقضات المتعددة الأطراف ؛ لأنها أكثر من تلك الفئات التي يمكن أن تكون فريدة وتاريخية وقيمة . والواقع أن الأمم المتحدة فوق هذا كله فهي التي تدعو لهذه الكلمات - إن الأمم المتحدة داعية للقيم الديمقراطية ومعززة لها .

وما قرار الجمعية العامة ٢١٧ ألف (ثالثا) بتاريخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ الوثيقة الفريدة للإعلان العالمي لحقوق الانسان ، إلا بيانا مفصلا للديمقراطية

الدستورية ؟ ففي هذه الوثيقة نجد الحق في الحياة والحرية ، والحديث والتملك والانتقال والاجتماع ، وفي الخدمات الاجتماعية وعدم التمييز والمشاركة ، وحتى ما يتعلق "بالانتخابات الدورية الحقيقية" . وكل هذه الحقوق تعتبر بنودا أساسية معترفا بها في القوانين الوطنية المتعلقة بالحقوق . إن الجمعية العامة "تدعو" الى هذه الحقوق باعتبارها "معيارا مشتركا لجميع الشعوب والامم" وتهيب ب "كل فرد وكل جهاز في المجتمع" "تعزيزها" .

تدعو الامم المتحدة إلى الديمقراطية وتشجعها جنبا إلى جنب مع الشفافية والانضباط . وتعطي المادة ١٩ الحق "لكل شخص" في "استقاء الانباء وتلقيها وإذاعتها" ، كما تحدد المادة ٢١ أساس سلطة الحكومة - بانها "إرادة الشعب" ، التي هي الكابح الرئيسي أيضا لإساءة استخدام السلطة رسميا .

قبل ثلاثة عشر عاما من صدور إعلان حقوق الإنسان ، مهّد له بالفعل الميثاق ، الذي أعطى الحياة للامم المتحدة في عام ١٩٤٥ . إذ يستهل الميثاق ديباجته بالتاكيد على "الايمان بالحقوق الاساسية للإنسان" وفي أول فرصة ، في المادة ٧٣ باء ، في معرض الحديث عن الدول التي هي في مرحلة التكوين ، تتعهد الامم المتحدة بتطوير "مؤسسات سياسية حرة" في الاراضي التي تقع تحت وصايتها .

في الواقع ، تتوفر دائما في الاقاليم الواقعة تحت الوصاية فرص لبدايات جديدة سعيدة وتنطوي على تحدٍ . وكذلك أوقات ما بعد الحرب الباردة هذه فإنها تنطوي على تحد للاخذ ببدايات جديدة .

توضح عدة عوامل نهاية الحرب الباردة . ولكننا سنشوّه التاريخ إن لم نعترف بأن الحكم النهائي الذي حطم الاسوار صدر عن شعوب العالم - شعوب ترغب في التخلص من القيود المفروضة على عقولها وأرواحها ومؤسساتها السياسية وعلى اقتصاداتها . ونسمات الحرية المنعشة حولت نفسها إلى رياح للديمقراطية ، ولا تزال حتى الآن تعصف بما تبقى من معاقل العبودية والكرهية .

إذا استهدفت الامم المتحدة وضع استراتيجية عالمية للسلم لا تقوم على تناول هذه الامور بشكل سطحي - ولا حتى بقليل من التعمق - بل تعالجها بشكل جذري ، تعيّن عليها أن تعود إلى جذورها ، وأن تتذكر إعلاناتها المدوية ، وأن تستعيد حساسيتها إزاء التزامها بحقوق الانسان .

إن الدول هي المكونات الحيوية لهذه المنظمة ، وبالطبع ، يتعين على هذه المنظمة ألاّ تنتهك أبدا سيادة هذه الدول . ولكنني بيّنت ، كما آمل ، أن هذه الدول لم تتخل عن سيادتها ، بل صقلتها ، بحثها لنفسها و "لجميع الشعوب ... وكل فرد وكل

هيئة من هيئات المجتمع" (القرار ٢١٧ ألف (د - ٣) ، الفقرة ٧ من الديباجة) على تعزيز القيم التي لا تعدو كونها الديمقراطية الدستورية جميعا .

على قيادة الامم المتحدة أن تتأكد من أن كل جمعية في الامم المتحدة وكل مجلس وكل محكمة وكل هيئة ستعيد إشراك نفسها في هذه المهمة الاصلية .

هناك عالم متجاوب وتواق ينتظر هذه القيادة . هناك جماهير غفيرة على الارض فتحت نفسها على العالم ، في أوروبا الشرقية وافريقيا وآسيا . وها هي جمهورية الصين الشعبية ، جارتنا العظيمة ، تعلن عن تصميمها على "تنفيذ السياسات الاصلاحية والانفتاح على العالم الخارجي" . وها هي الامم المتحدة نفسها تفتح ذراعيها ترحابا بالمزيد من شعوب العالم الشجاعة .

ترحّب الفلبين ترحيبا خاصا بجارتينا في المحيط الهادئ إلى الشرق - جمهورية ميكرونيزيا الاتحادية وجمهورية جزر مارشال .

ونحيي أيضا جارتينا إلى الشمال - الجمهورية الكورية وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية - اللتين قد يتمخض انضمامهما الاخوي المتزامن إلى منظمتنا عن توحيدهما في دولة عظيمة واحدة في القريب العاجل .

ونحيي هذه الدول الشجاعة الثلاث من دول بحر البلطيق - ليتوانيا ولاتفيا واستونيا - التي عادت أخيرا إلى مكانها الصحيح في مجتمع الدول .

وتحية أخيرة إلى الامير نورودوم سيهانوك ، ذلك الاسيوي العظيم - النبيل دما ومبدأ - الذي يتزعم الآن وفد كمبوديا إلى جمعية الامم هذه .

هذه جميعها انتصارات للشعوب . ومنذ عام ١٩٧٣ تتكلم شعوب العالم وتحقق الفوز . وفي العامين الماضيين اتخذت الجمعية العامة قرارات تتعلق بالتنمية البشرية وتعلن أن الإنسان هو هدف التنمية - وليس مجرد وسيلة لها .

إن إحصاءات إجمالي الناتج القومي عديمة المعنى إذا لم تجب إلا على أسئلة عن مدى جودة ما يتمتع به شعب من مأكل ومسكن وملبس . يتعين أن تجيب إحصائيات مكاتبنا المزودة بالحاسبات الالكترونية أيضا على السؤال الملح : ما مدى ما يتمتع به هؤلاء الناس من حرية ؟

يتعين أن يشتمل سجل الامم المتحدة بالتفصيل على القصة المستمرة لارتقاء البشرية بأسرها إلى الكرامة والحرية .

لتصفق دول العالم لشعوب العالم . لأن هذا في الحقيقة هو ربع قرن الشعوب .

السيد غروس اسبييل (أوروغواي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : إن أحداث السنوات الاخيرة ، لا سيما الاحداث التي وقعت منذ دورة الجمعية العامة الاخيرة ، قد أبطلت تماما تأكيدات بعض المتنبئين الجدد الذين قالوا إننا وصلنا الى نهاية التاريخ . فعلى النقيض من ذلك ، لا يزال التاريخ يتحرك إلى الامام ، دائما بانفتاح وتجدد مستمر . وحقائق اليوم أكبر دليل على قوة دفع الحرية التي لا يمكن كبحها وعلى حقيقة أن الرجال والشعوب ينجحون دائما في كسر قيود القمع .

يجتاز العالم الآن عتبة عهد جديد يتسم بانتشار الديمقراطية في إطار عملية صريحة ومتغيرة ولا نهاية لها . والقرن الذي يوشك على الانتهاء سيُعرف بأنه قرن تجدد الديمقراطية واستعادتها . ولا يزال النضال من أجل مثل الديمقراطية أعظم قوة محركة للتاريخ . والحربان العالميتان ، اللتان غيرتا تغييرا جذريا الاشكال السياسية والهياكل الدولية القائمة اليوم ، كانت بصورة أساسية ، وإن لم تكن كليا ، مواجهة بين الديمقراطية وقوى الديكتاتورية .

نشهد الآن تبلور نظام دولي جديد - نظام قد يؤدي إلى انتصار الديمقراطية . قد لا يكون بوسعنا بعد أن نتكلم عن هذا النظام الجديد ، إلا فيما يتصل بكونه مستمدا من الحقائق القائمة . ولكي يكون النظام المنتظر نظاما حقيقيا وليس مجرد إظهار للقوة ، فيجب أن يتسم باحترام شديد للمبادئ الاساسية لميثاق الامم المتحدة . لا يوجد نظام خارج سلطان القانون ، وفي نفس الوقت ، إن القانون أساسي للحفاظ على السلم . وهذه المفاهيم الاساسية للفلسفة القانونية لا يمكن إغفالها ونحن نتكلم عن الحالة الدولية الراهنة .

إن نهاية الحرب الباردة ، والتفاهم المتعاظم فيما بين الدول الكبرى ، والتغيرات السياسية في أوروبا الشرقية ، ونهاية الشيوعية بوصفها مذهبا وانهيارها العالمي بوصفها نظاما سياسيا ، وترسيخ الديمقراطية في كل أمريكا اللاتينية عمليا ، والنهاية التقريبية لعملية إنهاء الاستعمار ، والتقدم الذي لا رجعة فيه صوب القضاء على الفصل العنصري - كل هذه الأحداث تبشر بالمولد المرتقب للنظام الدولي الجديد الذي نتوخاه جميعا والذي ينبغي أن يترسّخ ويزداد تطورا على مدى العقود القليلة المقبلة .

إن مفهوم العالم ثنائي القطب لم يعد صالحا كأساس لتفسير الواقع السياسي الدولي . فالوضع السياسي الجديد يجري تشكيله من خلال التغيرات والأحداث التي تقع وتتسم بطابع عدم القدرة على التنبؤ بلحظاتها الحاسمة في التاريخ الانساني ، وبالسرعة التي يتسم بها الايقاع المعجّل لمسيرة التاريخ في عصرنا هذا .

إلا أن هذه العملية التي تنطوي على عناصر ايجابية لها أيضا عناصر يمكن أن تكون ذات آثار سلبية على التوازن والسلم والأمن على الصعيد الدولي . لذلك نرى تواجدا غريبا في وقت واحد للأمور المشجعة والأمور الخطرة ، وللضوء والظلام .

ولابدّ من أن تتاح للبشرية امكانات ثابتة لأن تحيا في سلم ورخاء . وعلى الجيل الحالي مسؤولية تاريخية تتمثل في إرساء الأسس السياسية والقانونية والاخلاقية اللازمة لبناء المستقبل . والخطوة الأولى هي الاعتراف الكامل بتلك المسؤولية .

وعندما نفكر في بناء نظام دولي جديد فنحن لا يمكن أن نفكر في مجرد الاشكال الجديدة للوضع القائم ، أو في توزيع جديد للقوة في العالم . إن ما نريده هو ضمان التعايش الحر فيما بين الدول على أساس الاحترام الكامل لمبادئ الميثاق من كل أعضاء المجتمع الدولي .

إن حظر استخدام القوة الذي ينطوي على احترام المبدأ الاساسي لعدم التدخل ينبغي أن تتعزز قوته بشكل منتظم باعتباره يمثل حجر الزاوية للسلم الدولي .

وينبغي أن تكون القاعدة التي تتبع دائما هي التسوية السلمية للمنازعات بين الدول ، وأن يكون مفهوما أن حل الصراعات أو احتواءها يتطلب تنسيقا مناسبا بين الاعمال التي تقوم بها الامم المتحدة والاعمال التي تقوم بها الهيئات الإقليمية .

وينبغي ألا يكون مبدأ الاخلاص في الوفاء بالالتزامات الدولية مجرد مبدأ أخلاقي والتزام قانوني ، بل يجب أن يكون أيضا عنصرا من عناصر الحكمة المتوخاة في إدارة العلاقات الدولية .

وعلينا أن نتعهد معا بتحقيق الاحترام الشامل والضروري لمبدأ تقرير المصير للشعوب بالاتساق مع مبادئ القانون الدولي الاخرى على نحو لا يجعل منه ذريعة لاية مجابهة إثنية أو مشاعر انقسامية بسبب الخوف من الاجانب وكراهيتهم . بل أن المجتمع الدولي لا يمكن أن يبقى غير مكترث إذا ما فشلت كل محاولات منع المجابهة بين الشعوب التي لا تريد العيش في ظل نظام مشترك للدولة ، وإذا ما أصبحت الكراهية والعنف والقتال السمات الاساسية للعلاقات بين هذه الشعوب . وعلى المجتمع الدولي أن يواجه مثل هذه الحالة وأن يتخذ الاجراءات اللازمة لضمان الممارسة السلمية لحق تقرير المصير بغية الحيلولة دون تحول هذا الوضع الى تهديد للسلم والامن الدوليين .

وفيما يتعلق بحق تقرير المصير ، أود أن أعرب عن تأييد أوروغواي لخطة السلم للصحراء الغربية ، وعن أملنا المخلص في أن يتم الاستفتاء وأن تقبل نتائجه .

إن التجربة المؤلمة جدا التي خضناها في السنوات السابقة على أزمة الخليج دليل واضح على أنه ينبغي أن يكون سلوك الدول متفقا تمام الاتفاق مع الالتزامات الناشئة عن مقاصد ومبادئ الميثاق .

ويهيئ الوضع الدولي الجديد امكانية احراز تقدم في العلاقات الدولية . وأود هنا أن أتناول ثلاث قضايا ذات أهمية فائقة .

القضية الاولى تتعلق بتعزيز نظام الامن الجماعي ، فنهاية الحرب الباردة لا تعني بالضرورة نهاية الامكانيات الحقيقية للصراع المسلح . فبالرغم من أن خطر نشوب الصراع العالمي قد تناقص ، فإنه لا تزال حالات تهدد السلم والامن قائمة .

ونظام الأمن الجماعي الذي أنشأه الميثاق لم يطبق لمدة تزيد على ٤٥ عاما ، رغم أنه كان يعتبر عنصرا أساسيا في تنظيم عالم ما بعد الحرب . ويبدو أن الافتراضات التي ارتكز عليها نظام الأمن الجماعي آخذة الآن فقط في أن تصبح واقعا حيا . ويفترض هذا النظام وجود تفاهم سياسي بين الدول الأعضاء دائمة العضوية في مجلس الأمن . وعدم وجود مثل هذا التفاهم شل حركة الأمم المتحدة ، وجعل من المتعذر على هذا النظام أن يعمل .

إن تجربة أزمة الخليج تجبرنا على أن نزيد جهودنا الى أقصى حد ممكن كيما نضمن تنفيذ هذا النظام مع الاحترام الكامل للميثاق . وينبغي أن ينظم هذا النظام على نحو يجعل للأجهزة المختصة في المنظمة سيطرة فعالة .

وفي هذا السياق ، لا يسعنا إلا أن نشير الى الأحداث الأخيرة في الاتحاد السوفياتي . إن تعطيل سير العملية الديمقراطية في النظام القائم هناك نتيجة لمحاولة الانقلاب غير الدستوري كان من الممكن أن تكون له آثار سلبية على الصعيد الدولي . واعادة الشرعية الدستورية ، واستئناف سير تلك العملية ، التي يحييها بلدي باعتبارها ثمرة شجاعة الشعب وتصميمه ، يكمنان في اسهام الاتحاد السوفياتي في احلال السلم وفي تطوير نظام الأمن الجماعي .

وقد أيدت أوروغواي الاجراءات القوية التي اتخذها مجلس الأمن والتي بدأت في آب/أغسطس ١٩٩٠ عندما قرر المجلس اتخاذ تدابير جماعية ضد عدوان العراق بغية استعادة الحقوق التي انتهكت واعادة إقرار السلم والأمن الدوليين .

وقدمت أوروغواي دعمها دونما تردد رغم التضحيات المادية التي سببها لاقتصادنا . وهذا الدعم مستمر اليوم بقرار أوروغواي بايفاد أفراد من قواتها المسلحة للخدمة في عمليات حفظ السلم في تلك المنطقة . إن أوروغواي التي تحملت أضرارا اقتصادية نتيجة للتدابير التي اتخذت استندت الى المادة ٥٠ من الميثاق في طلب المساعدة التعويضية التي تستحقها . إن تنفيذ المادة ٥٠ هذه مسألة ضرورية لمستقبل الأمن الجماعي ومن الضروري اعتماد اتفاقات تنظم الالتزام بمنح مساعدة للدول المتضررة الأخرى .

واليوم وبعد التجربة التي خضناها ، نأتي الى الجمعية العامة ونشعر أن أمامنا فرصة غير عادية الآن لان نجعل نظام الامن الجماعي يعمل على نحو أفضل وفقا للميثاق . وإذا ما كان هناك شيء واحد يجعل هذه اللحظة من اللحظات البارزة في تاريخنا فهو أن هناك ايمانا عالميا يجبرنا على أن نفكر معا وبصراحة حول الإفادة في المستقبل من السلطة المنوطة بمجلس الامن بموجب الفصل السابع من الميثاق .

إن التناسب في شرعية استخدام القوة على أساس قرارات مجلس الامن والتطبيق الصارم للقانون الإنساني الدولي مثالان على الحالات التي يكون فيهما تجنُّب تجاوز حدود التدابير المنصوص عليها في الفصل السابع أمرا ضروريا .

إن استقرار العالم وسلمه وأمنه لا يعتمد بالضرورة على الاداء السليم لآليات التعامل مع الظروف غير الاعتيادية التي تتطلب حتما اللجوء إلى تدابير جماعية . ومن ثم ، هناك حاجة إلى دبلوماسية وقائية متعددة الاطراف ، ولا سيما من جانب الامين العام ، تمكن الامم المتحدة من مراقبة النزاعات المحتملة والحد منها .

إن النزاعات الاقليمية التي يتسم بعضها بخطورة بالغة تقتضي اهتماما خاصا . وتود أوروغواي أن تشير إلى واحد منها على وجه التحديد ألا وهو النزاع في الشرق الأوسط . فمن الضروري المضي قدما ، من خلال عقد مؤتمر السلم ، صوب إحلال السلم والامن في هذه المنطقة الحساسة وضمان حق شعوبها في العيش وفقا لإرادتها الحرة وحق جميع الدول في العيش جنبا إلى جنب في بيئة تقوم على القانون والعدالة والتعاون .

أما المسألة الأساسية الثانية فهي تطوير القانون الدولي . ومن المناسب أن نذكر ، خلال عقد الامم المتحدة للقانون الدولي ، أن الالتزام الاساسي لكل دولة ، الذي يمكن من خلاله ضمان التعايش السلمي ، يتمثل في الإذعان لسيادة القانون . لا بدّ لنا أن نغتنم الفرصة التي تتيحها لنا الاوضاع الدولية الجديدة لكي نعزز تطوير القانون الدولي في كل الميادين . وإن هذه الحالة المؤاتية ستعود بالمنفعة على قانون نزع السلاح بصفة خاصة . ويحدو أوروغواي الأمل بأن يؤدي المناخ السياسي الجديد إلى قبول المعاهدات الحالية المتعلقة بالحد من الاسلحة وتخفيضها بصورة عامة ، وإلى إقرار المعاهدات التي ستؤدي إلى إحراز التقدم في هذا المجال ، والاهم من ذلك ، الامتثال لها بحسن نية .

ويعدّ تكديس الاسلحة بشكل يتعدى الحاجات الدفاعية على الصعيدين الدولي والاقليمي على حد سواء عنصرا أساسيا في ترسيخ الريبة المتبادلة . غير أن تدابير

نزع السلاح ، من ناحية أخرى ، تسهم في تهدئة الأوضاع وتقليل التوتر وتهيئة مناخ يسوده الأمن .

لقد تم إحراز التقدم الهام في العام الماضي في مجال تحديد الأسلحة الاستراتيجية نتيجة للاتفاقات التي تم التوصل اليها بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . وقبل بضعة أيام ، أعلن الرئيس بوش تدمير كل الأسلحة النووية التكتيكية من جانب واحد واقترح على الاتحاد السوفياتي التفاوض بشأن التخفيض المستمر للأسلحة الاستراتيجية عابرة القارات . ولا بدّ لعملية تخفيض الأسلحة النووية التكتيكية والاستراتيجية وتحديدها أن تستمر حيث أنها من الواضح تحظى باهتمام المجتمع الدولي بأسره .

لقد اتخذت أمريكا اللاتينية قرارات تهدف إلى دعم عملية انتشار الأسلحة النووية في المنطقة . ففي ١٨ تموز/يوليه من هذا العام وقّعت كل من الأرجنتين والبرازيل اتفاقا ثنائيا في غوادالاخارا بشأن استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية فقط . وبغية تنفيذ هذا الاتفاق يعتزم هذان البلدان قبول ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية . كما أنهما أكّدا من جديد رغبتهما في اتخاذ اجراءات لتنفيذ معاهدة تلاتيلولكو . وإن أوروغواي تحيي هذا الموقف وتؤيده .

ويتعين علينا أيضا أن نحرز التقدم في مجال تدمير الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل . ويكتسي إعلان مندوزا من جانب الأرجنتين والبرازيل وشيلي في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، الذي انضمت إليه أوروغواي أيضا ، أهمية كبرى .

إن تطوير القانون الدولي وفقا للواقع الراهن والنظام الجديد الذي نود إقامته يشمل مجالات عديدة بالإضافة إلى نزع السلاح . ومن هذه الأولويات البيئة والاتجار بالمخدرات والإرهاب والتجارة الدولية . وهذا التطوير يتطلب تعزيز الهيئات القانونية الرئيسية في الأمم المتحدة ، وعلى وجه الخصوص ، محكمة العدل الدولية . ومن بين الاجراءات العديدة التي يمكن أن تتخذ في هذا الصدد أود أن أؤكد أهمية

الاستفادة القصوى من المحكمة كهيئة استشارية . وهذا يمكن تحقيقه إذا ما منحت الجمعية العامة السلطة للأمين العام بأن يطلب مثل هذا الاداء .

ننتقل الآن إلى المسألة الاساسية الثالثة وهي التعاون الدولي من أجل التنمية . إن الحالة الاقتصادية الدولية ، بكل ما تتسم به من عدم التكافؤ وعدم الإنصاف في توزيع الثروات والفرص ، أثبتت مناعتها ضد التغيرات الجذرية التي هزت النظام السياسي . وإن السلم والامن الدوليين لن يضمنا على الإطلاق ما دام الامن الاقتصادي معدوما . فالسلم لا يعني غياب الحرب فقط . إن تواجد عالمين متناقضين : عالم الثراء والتبديد من جهة وعالم الفقر والجوع من جهة أخرى ، سيؤدي ، في هذا العالم الصغير المتكافل ، إلى العنف حتما .

ومن مفارقات عالمنا اليوم تزايد الثراء من جهة والفقر من جهة أخرى . فالفقر يقوّض تلاحم المجتمعات وبالتالي ، فإنه يقضي على حقوق الإنسان ويفسد البيئة . ومن ثم ، تتجسد أهمية المسائل الاجتماعية في التنمية . لذا ، من الضروري أن نبدأ بالإعداد لمؤتمر القمة الاجتماعية الذي سيعقد في الاعوام القليلة المقبلة .

ومن أسباب تعميق الفجوة بين العالم المتقدم النمو والعالم النامي عدم إحراز تقدم في مجال العلم والتكنولوجيا . فالتقدم التكنولوجي عنصر أساسي لإزالة التوتر بين الشمال والجنوب ومن شأنه أن يعود بالمنفعة على البلدان المتقدمة النمو والصناعية . وهذا هو السبب الذي حدا بأوروغواي إلى اقتراح إنشاء سوق مشتركة للمعلومات ، وهو مشروع يجري حاليا على الصعيد الاقليمي في إطار منظمة الدول الامريكية . وينبغي دراسة هذا المشروع على مستوى عالمي أيضا .

إن الطابع العالمي للامم المتحدة يعني بالضرورة انضمام كل دول العالم إلى عضوية المنظمة . وإن قبول الكوريتين لا يؤكد هذا الاتجاه فحسب بل يوضح الإمكانيات المتاحة لحسم مشكلة كانت تشكل جانبا سلبيا في العلاقات الدولية . وتأمل أوروغواي أن يمثل قبول الكوريتين رمزا للرغبة في تعزيز الطابع العالمي للامم المتحدة كعنصر لا غنى عنه في ضمان السلم والامن على الصعيد الدولي .

ويعدّ قبول لتوانيا ولاتفيا واستونيا الذي يحظى بتأييد أوروغواي الراسخ تعبيرا عن الاعتراف الدولي بالأسلوب السليم لحق تقرير المصير ومصادقة التاريخ على حقيقة أن البروتوكولات السرية لعام ١٩٣٩ وضم تلك الجمهوريات بالقوة لاغية وباطلة .

ويعتبر انضمام جزر مارشال وميكرونيزيا إلى الأمم المتحدة حدثا تاريخيا يجسّد المرحلة الحالية من عملية تصفية الاستعمار التاريخية التي تقوم بها الأمم المتحدة .

إن الأهمية الحاسمة التي تتسم بها قضية البيئة والتي تتجلى في الاستعدادات الجارية حاليا للمؤتمر المعني بالبيئة والتنمية ، المقرر عقده في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢ ، أمر نجد لزاما علينا أن نبين موقف أوروغواي حياله .

فمسألة صون البيئة وصلتها بالتنمية إنما هي قضية عالمية يجب التصدي لها من جميع جوانبها - الأخلاقية والثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية والقانونية . والقضية ليست عالمية في حد ذاتها فحسب بل وأيضا لما يستلزمه التصدي لها من اتخاذ تدابير عالمية تتجاوز نطاق المناظير الوطنية أو القطاعية .

والواقع أن تقدم البلدان النامية وصون البيئة مسألتان ترتبط كل منهما بالأخرى ارتباطا وثيقا بحكم الضرورة . ولذا ، يخطئ من يحاول حل الأزمة البيئية دون إيلاء العناية الواجبة للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية ، ومن ثم لا بدّ أن يبرز مؤتمر ريو دي جانيرو هذه الصلة .

ولقد انضمت أوروغواي إلى بلدان المنطقة في إعداد برنامج تلاتيلولكو - الذي اعتمد في آذار/مارس الماضي - وإعلان غوادالاخارا الذي اعتمده رؤساء دول وحكومات أمريكا اللاتينية واسبانيا والبرتغال ؛ وهما بمثابة بيانين بالمواقف في الميدانين السياسي والتقني توطئة لمفاوضات القمة التي ستجرى عام ١٩٩٢ . ولقد بلغنا الآن مرحلة حاسمة ، فلم يبق على مؤتمر ريو دي جانيرو لعام ١٩٩٢ سوى عشرة أشهر . إن العمل على ألا يتحول ذلك المؤتمر إلى مجرد مؤتمر استكهولم آخر لأمر ذو أهمية حيوية في رأي أوروغواي .

ويجب أن ترد المبادئ العامة التي ستسري على حماية البيئة في شكل اتفاقية . إذ لا بدّ أن تكون لدينا ، فضلا عن الاتفاقيات الجاري إعدادها ، اتفاقية أخرى ، وليس مجرد بيان ، توضح المبادئ والمعايير الأساسية في هذا الشأن . وينبغي أن تنص الاتفاقية على معايير إنشاء نظام قانوني لحل المنازعات في مجال البيئة والبت في المخالفات أو الجرائم على يد جهاز أو هيئة قضائية متخصصة . ولا بدّ من بيان الأسس التي يتعين استنادا إليها إيقاع المسؤولية عن الإخلال بالواجبات المنصوص عليها في مجال حماية البيئة كما ينبغي إيضاح طرق تنفيذ ذلك . فالانبعاثات المسببة للتلوث

تأتي ، في المقام الاول ، من البلدان المتقدمة التي يجب أن تتحمل المسؤولية الرئيسية عنها . وقد تكون هذه المسؤولية عامة أو مشتركة ، ولكن يجدر بنا ألا ننسى العواقب ، التي ترتبت على سياسة أطلقت العنان للتصنيع - وهو أمر لا يد للعالم النامي فيه البتة - والتي لا يجوز أن يتحمل العالم النامي وحده المسؤولية عنها . وهذا يقتضي حتما الاضطلاع بعملية تدوين للقانون البيئي الدولي . ومن ثم ينبغي أن تكون لميثاق الارض المزمع إقراره في مؤتمر ريو دي جانيرو صفة الإلزام ، أي أن يعدّ وثيقة ملزمة قانونا ، الهدف منها تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق التنمية القابلة للإدامة وكفالة حق الاجيال القادمة في الحياة والرفاه .

لا يزال الإرهاب والاتجار بالمخدرات اللذان ينظر إليهما باعتبارهما مسألتين وثيقتي الصلة ، يسببان خسائر فادحة تتجسد في الموت والخراب ، ويشكلان انتهاكا لحقوق الإنسان الاساسية وينالان من أبسط مبادئ التعايش بين البشر المتحضرين . ولمكافحة هاتين الآفتين على نحو فعال لا بدّ من استخدام كل وسيلة يمكن أن يوفرها التعاون الدولي . فمع القلق الناجم عن انتشار الاستعمال غير المشروع للمخدرات واستفحال نفوذ تجار المخدرات على نحو خطير ، نلتمس التشجيع مما نشهده من تدابير فعالة تتخذ من خلال التعاون الدولي بناء على اشتراك البلدان المستهلكة والمنتجة في المسؤولية .

لقد انقضت خمسة أعوام منذ أن استهلت جولة أوروغواي التابعة للاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) في بونتا دل استي بغية وضع حد لموجات الحمائية التي كانت تعصف بحركة التبادل التجاري . وفي كانون الاول/ديسمبر الماضي اعتقدنا اننا شارفنا على نهاية الطريق صوب اتفاق منصف يلبي التطلعات المشروعة لما يربو على ١٠٠ بلد مشارك . ولكن الاجتماع الذي عقد في بروكسل على المستوى الوزاري والذي رأسته بوصفي رئيسا للجنة المفاوضات التجارية ، باء ، للاسف ، بالفشل حيث أنه لم يتسن اختتام الجولة ، إذ ثارت خلافات جوهرية بشأن قضايا حيوية وعندما اختتمت الدورة أُسندت إلى المدير العام للغات مهمة إجراء مشاورات بهدف بدء المفاوضات من جديد في أقرب وقت ممكن .

كُرس النصف الاول من عام ١٩٩١ لإعادة المفاوضات إلى مجراها . وعندما اجتمعت لجنة المفاوضات التجارية في نهاية شهر تموز/يوليه تبدّت إرادة متجددة لمواصلة العمل اعتبارا من شهر أيلول/سبتمبر وفيما بعد ، بغية الانتهاء من العمل في موعد أقصاه آخر العام الحالي . وفي هذا السياق ، كان الالتزام الذي أخذه رؤساء دول أو حكومات الدول السبع على عاتقهم خلال القمة التي عقدوها في لندن أمرا مشجعا للغاية .

ولقد أعلنت مجموعة كيرنز التي تضم بين أعضائها ، أوروغواي ، أن الجولة لن تكلل بالنجاح ما لم يتم التوصل إلى حل مرض فيما يتعلق برفع القيود عن التبدل التجاري الزراعي .

ونحن نمضي الآن ، تحدونا العزيمة ، صوب آخر مراحل أهم مفاوضات تجارية جرت . وسوف ندعم كل ما يمكن أن يسهم في إحراز النجاح . إذ لا بدّ أن تنتهي الجولة في كانون الاول/ديسمبر وقد حققت نتائج ايجابية وإنجازات معقولة ومتوازنة . فإن أخفقت ، فسيكون علينا أن نقر بعجزنا المخزي عن التوصل ، في عالم اليوم ، إلى صيغ تشجع التبادل التجاري الدولي الحر وغير التمييزي ، وتحظر الحمائية ، وتصبح من عوامل التنمية النشطة .

إن احترام حقوق الإنسان والنهوض بها يشكلان أساس السلم . وما دام مكان في العالم لا تُحترم فيه كرامة البشر ، وما دام الاضطهاد والتمييز مستمرين ، وما دامت الحقوق السياسية تنكر ولا تكفل ، وما دامت الانتخابات الحرة لا تجري بصفة دورية ، فإن تقدم البشرية يصبح مستحيلا والتكافؤ بين الافراد فيما يتعلق بنصيبهم من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية معدوما . ولذا يجب حماية حقوق الإنسان دونما تمييز ، وبمنأى عن أي عنصر يقوم على الانتقائية السياسية ، واستنادا إلى التطبيق الصارم للقانون الدولي .

ويجب علينا أن نشطب من الامم المتحدة كل الاوصاف غير الدقيقة والمنبنية على الكراهية مثل ذلك الوصف الذي ساوى خطأ عام ١٩٧٥ بين الصهيونية والعنصرية في قرار الجمعية العامة ٣٣٧٩ (د-٣٠) . وأوروغواي التي عارضت دوما هذا القرار الشائن وصوتت ضده تحبذ الآن الغاءه . فلا بدّ من تصحيح خطأ عام ١٩٧٥ . وإننا متى فعلنا ذلك إنما سنعلي كلمة الحق ونصحح حكما جائرا ومهينا ونسهم في عملية السلم في الشرق الاوسط .

وأدى نشر الديمقراطية على المستوى الدولي إلى تحسين شامل في حالة حقوق الإنسان . ولكن الصورة في مجملها أبعد من أن تكون مرضية . إذ ما زالت تواجهنا بعض الحقائق البغيضة . فالانتهاكات الخطيرة ما زالت مستمرة والمنازعات المسلحة سواء الداخلية أو الدولية ما برحت كلها تشكل مصدرا للعدوان على حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني .

وينبغي أن تظل أوضاع حقوق الإنسان قضية لها الأولوية لدى الأمم المتحدة . ولا يمكن أن يكون مبدأ عدم التدخل درعا تنتهك من ورائه حقوق الإنسان . إلا أن هذه الحقيقة الجلية لا ينبغي أن تستخدم مبررا لإلغاء مبدأ عدم التدخل كما لا ينبغي أن يعني التمسك بها القبول بحق في التدخل تدّعيه دولة أو عدة دول على أساس سياسي من خلال تقييم للوضع ينبثق من الرغبة في تحقيق مصالح ذاتية . ولا ينبغي الخلط بين ذلك والواجب الجماعي الذي تقرره الوسائل القانونية لتقديم العون والغوث حينما تنشأ طوارئ خطيرة في مجال حقوق الإنسان .

وتولي أوروغواي اهتماما خاصا للمؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان المقرر عقده في عام ١٩٩٣ والذي ينبغي أن يسهم اسهاما أساسيا في التطبيق الكامل والشامل لحقوق الإنسان .

ووقع حدَثان مؤخرا في أمريكا الوسطى جديران بالإبراز . وترحب أوروغواي بالاتفاقات بين غواتيمالا وبليز ، كما ترحب بالاتفاق الذي يمهد الطريق لإرساء السلم في السلفادور بوصف هذه الاتفاقات إنجازات كبرى بحق .

وفي الختام أود أن أشيد بالأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار لما يبذله من جهد . فقد أسهمت أنشطته طوال العام الماضي ، التي تكلم عنها ببراعة في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة إسهاما غير عادي في خدمة السلم والأمن ومستقبل الأمم المتحدة . وقد حظي الأمين العام بامتنان المجتمع الدولي .

وفي العام الماضي عقدت الجمعية العامة دورة مثمرة ترأسها باقتدار وزير الخارجية غيدو دي ماركو الذي يسعدني أن أهنئه على ما قام به من أعمال . وعلينا هذا العام أن نتخذ قرارات هامة في مرحلة صعبة ، حيث تواجهنا تحديات تقتضي منا

حلولا سريعة . ويتيح لنا انتخاب السفير الشهابي ، بخبرته التي اكتسبها ممثلا للمملكة العربية السعودية لدى الامم المتحدة لكي يقود مداولاتنا ، أن نتوقع دورة أخرى ناجحة . وأنا مقتنع بأن مهاراته ومعرفته بالشؤون الدولية ، إلى جانب احساسه العميق بالعدالة ستمكّنه من توجيه أعمالنا نحو تحقيق النتائج الناجحة .

السيد ونغ (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أهنئ السفير الشهابي على انتخابه لاكثر المناصب رفعة في الجمعية العامة ، ألا وهو رئاستها . ويعبر انتخابه في لحظة حاسمة من تاريخ منظمتنا عن ثقة الدول الاعضاء بقدرته على قيادتنا بحكمة وفعالية في دورة تواجه خيارات وصعابا محيرة .

ويسعدني أن أغتنم هذه الفرصة للترحيب بجمهورية كوريا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في أسرة الامم المتحدة . ولا تستبعد عضوية شطري كوريا في الامم المتحدة جهودهما الرامية إلى إعادة توحيدهما سلميا . والواقع أننا نأمل أن يكون دخول الكوريتين في الامم المتحدة بشيرا بمزيد من تخفيف حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية .

كما يسعدني أن أرحب بولايات ميكرونيزيا الاتحادية وجمهورية جزر مارشال عضوين في الامم المتحدة . ويسعد سنغافورة بوصفها بلدا جزريا أن ترى عددا أكبر من البلدان الجزرية أعضاء في الامم المتحدة . كما أرحب بدخول دول البلطيق الثلاث - ليتوانيا واستونيا ولاتفيا - التي اعترف الاتحاد السوفياتي وكثير من الاعضاء في المجتمع الدولي باستقلالها وسيادتها الآن بما في ذلك سنغافورة في عضوية الامم المتحدة .

وتنعقد هذه الدورة السادسة والاربعون للجمعية العامة في وقت يتجدد فيه الإيمان بالامم المتحدة وبدورها في العالم . وقد ردّت الامم المتحدة بسرعة لا مثيل لها بعد أن تحررت من قيود الحرب الباردة على الغزو العراقي للكويت . وأصبح في الإمكان القيام بعمل في الخليج لان الاعضاء الدائمين في مجلس الامن تعاونوا في مسألة تمس السلم والامن على النحو الذي كان متصورا في الاصل عند إنشاء الامم المتحدة . وقد تحقق هذا الهدف الاساسي للامم المتحدة من خلال التعاون المطرد وتعاظم الاشتراك في المصالح بين الدول الكبرى . وبعث الدور الذي اضطلعت به الامم المتحدة في الخليج

آمالا جديدة لدى الدول الصغيرة في العالم مثل سنغافورة . وأصبح لدينا الآن ثقة أكبر بأن هذا العالم هو العالم الذي يمكن للأمم فيه أن تعيش في أمن في ظل قدرة الأمم المتحدة على ضمان أمنها عن طريق الاجراءات الجماعية . وهذا عنصر هام من عناصر النظام العالمي الجديد .

وقد خرجت الأمم المتحدة من أزمة الخليج وقد تعززت قوتها واستعادت حيويتها . وقد واكب تحولها التدريجي التغيرات التي جرت في النظام السياسي العالمي . وفي هذه الفترة التي تشهد تغيرات لم يسبق لها مثيل في العالم ، تقف الأمم المتحدة في وضع ملائم للغاية لتقوم بدور متعاظم الاهمية . وهي تستحق التهنئة بالفعل لقيامها بتسوية بعض المنازعات الاقليمية الطويلة الأمد ، مثل الحرب العراقية الإيرانية ، والنزاع الخاص بناميبيا ، والحرب الأهلية في أنغولا وكمبوديا .

ويسعد سنغافورة بوجه خاص ، بوصفها بلدا ينتمي إلى جنوب شرقي آسيا ، أن تلاحظ التقدم الذي أحرز في تحقيق تسوية شاملة لمشكلة كمبوديا . وكان ذلك ممكنا بفضل المساعدة غير العادية التي قدمها المجتمع الدولي منذ عام ١٩٧٨ ، وبفضل مثابرة رئيسي مؤتمر باريس المعني بكمبوديا - اندونيسيا وفرنسا ؛ وبفضل تعاون الخمسة الدائمين ، والدول الاقليمية وغيرها من الدول ، والأمين العام للأمم المتحدة والأمانة العامة ، بما فيها السيد رفيع الدين أحمد والعاملون معه . وتود سنغافورة أيضا أن تعرب عن تقديرها لرئيس المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا ، وزير خارجية النمسا السيد أليوس موك ، والرؤساء الموقرين السابقين . كما نتقدم بالشكر لسفيرة السنغال السيدة آبسا كلود ديالو ، والرئيس السابق لها ، على رئاسة اللجنة المخصصة المعنية بالمؤتمر .

لكننا ينبغي أن نتوجه خاصة بالتقدير والتهنئة لصاحب السمو الأمير سيهانوك وزعماء الطوائف الأخرى ، الذين استطاعوا عن طريق تقديم سلسلة من التنازلات والتعاون في عدد من الاجتماعات الأخيرة ، أن يجعلوا من الممكن التوصل إلى تسوية تتفق مع الإطار الذي وضعه الخمسة الدائمون في آب/أغسطس ١٩٩٠ تجلب السلم والمصالحة الوطنية إلى كمبوديا . ونرحب بوجود الوفد الذي يمثل المجلس الوطني الأعلى بقيادة صاحب السمو

الملكي الامير سيهانوك في هذه الدورة للجمعية العامة . وستتعاون سنغافورة تعاونا تاما مع الامم المتحدة ومع المجلس الوطني الاعلى في العمل على ضمان ممارسة الشعب الكمبودي لحقه في تقرير المصير والعيش في سلم ووئام في كمبوديا المستقلة من خلال انتخابات حرة ونزيهة . وهكذا ساعد كل منا في نهاية المطاف على تحقيق ما سعت رابطة أمم جنوب شرقي آسيا إلى تحقيقه في كمبوديا طوال ١٣ عاما .

إننا نأمل أن يوفر المناخ الحالي الذي يسود الامم المتحدة فرصة لحل النزاعات والصراعات التي استطال أمدها بين دول وشعوب الشرق الأوسط . ولا يمكن أن تقوم التسوية السياسية الدائمة والعادلة في الشرق الأوسط إلا استنادا إلى التوفيق والمصالحة . ونحن ندعو الجانبين كليهما إلى إظهار المرونة والاعتدال لصالح السلم ولصالح رخاء شعوبهما . ونرحب في هذا السياق بالجهود الرامية إلى عقد مؤتمر سلم للشرق الأوسط استنادا إلى قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ونؤيد هذه الجهود . وقد اعترفت سنغافورة دوما بكلٍّ من حق إسرائيل في العيش في سلم داخل حدود آمنة ومعترف بها وبحق الشعب الفلسطيني في إقامة وطن خاص به في الاراضي المحتلة .

ولكن حتى ونحن نتطلع إلى المستقبل بأمل فإن الاضطراب السياسي الراهن في الاتحاد السوفياتي ، وهو من الاعضاء الدائمين في مجلس الامن ، يعدّ مصدر قلق لنا . ومن الصعب التكهن بكيفية تطور السياسات الداخلية والخارجية للاتحاد السوفياتي . ولكن أيا ما كانت نتيجة الازمة التي يمر بها الاتحاد السوفياتي فمن الواضح أنه سيظل على الارجح مشغولا بمشاكله الداخلية لفترة قادمة .

ومع انتهاء الحرب الباردة وانتهاء المواجهة بين الكتلتين الايديولوجيتين المتنافستين ، آن الأوان لأن يعزز المجتمع الدولي نظامه الرامي إلى كفالة السلم والأمن . فحيثما يجري الإخلال بالقانون الدولي ومبادئ الميثاق يجب أن تتخذ الامم المتحدة إجراء حاسما . والعمل الجماعي الذي قامت به الامم المتحدة لتخليص الكويت من الاحتلال يشكل حالة فريدة ، لأن انتهاك مبدأي السيادة والسلامة الإقليمية الاساسيين كان في تلك الحالة انتهاكا صارخا . وسيكون من الاصعب على الارجح أن ننجح في تنظيم المقاومة للتحديات الاقل وضوحا . إن المسألة المطروحة على المجتمع الدولي هي كيفية زيادة فعالية الامم المتحدة في عالم ما بعد الحرب الباردة .

إن سنغافورة تؤمن إيمانا راسخا بأن الامم المتحدة يجب أن تزوَّد بقدرات محسّنة على توقّع الصراعات ومنعها . وتحتاج الامم المتحدة إلى جهاز رصد أفضل حتى يتسنى احتواء الصراعات وحلها سلميا قبل نشوب الاعمال العدائية . وفي الوقت الذي

يرخص فيه للامين العام بالفعل ، بموجب المادة ٩٩ من ميثاق الامم المتحدة ، بأن ينبه مجلس الامن "إلى أية مسألة يرى أنها قد تهدد حفظ السلم والامن الدولي" ، فإننا نتفق مع الرأي القائل بأنه ينبغي تقوية موقف الامين العام وتزويد الامين العام بالوسائل اللازمة لممارسة سلطته . وبالإضافة إلى ذلك ، يمكن المضي في استكشاف سبل تعزيز صلاحيات الإنفاذ التي تتمتع بها الامم المتحدة .

كما ينبغي توسيع نطاق الدور الذي تضطلع به قوات الامم المتحدة لصيانة السلم . وينبغي أن تستخدم هذه القوات لا في رصد وقف إطلاق النار والإشراف على نهاية الصراعات فيما بين الدول فحسب ، بل ينبغي أن يستعان بها أيضا في كفالة احتواء الصراعات قبل اندلاعها في حرب صريحة . وقد اتضح تأييد سنغافورة لعمليات الامم المتحدة لصيانة السلم بإسهامنا بمراقبين عسكريين ووحدات شرطة للمشاركة في بعثتي الامم المتحدة لصيانة السلم اللتين أوفدتا إلى ناميبيا عام ١٩٨٩ ، وإلى الحدود العراقية الكويتية في نهاية حرب الخليج ، وفي بعثة صيانة السلم التي أوفدت إلى أنغولا في وقت سابق من هذا العام ، وفي البعثة التي نأمل أن توفد إلى الصحراء الغربية في وقت لاحق من هذا العام .

إننا نعتقد أن النظام الامني يجب أن ينبني على مبدأي السيادة والامن الجماعي وليس على القوة العسكرية لدول فرادى ، وذلك بالرغم من أن الحرب الباردة قد انتهت وبعض البلدان تتمتع بنفوذ سياسي واقتصادي لا يضاهى . فإن ترتيبات الامن الجماعي التي تدعمها الامم المتحدة ، على النحو المحدد في الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ، لن تكون في رأي المتشككين ترتيبات جماعية ولا آمنة إذا ما انفردت الدول الكبرى بترتيبها والسيطرة عليها ، لان تلك الدول ستكون هي التي ستصوغ جدول الاعمال وتحدد الاهداف .

وبالرغم من أنه ينبغي التحلي بالواقعية بشأن الدور القيادي للدول الكبرى ، فإن هناك أيضا دورا تؤديه الدول الاعضاء الاصغر حجما . ويشمل هذا الدور إسهام الجمعية العامة في تنفيذ الإجراءات التي تضعها الامم المتحدة لكفالة الامن الجماعي .

ومن أجل الاضطلاع بهذا الدور المسؤول ، ينبغي لأغلبية أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة ، التي تتألف من بلدان نامية ، أن تتخذ موقفا صارما في التمسك بمعايير السلوك الدولي . وينبغي لها أن تكون يقظة إزاء انتهاكات مبادئ القانون الدولي .

إننا نشعر ونحن نستهل حقبة جديدة في العلاقات الدولية بأن الأمم المتحدة تحتاج هي ذاتها إلى التحسين كيما يكون بمقدورها أن تتصدى لتحديات التسعينات وما بعدها . وقد آن الأوان لاستثمار روح التعاون الجديدة التي تسود الأمم المتحدة ، ولإعادة دراسة الأولويات القديمة وتضخم الوكالات وضرورة تحسين التنسيق فيما بينها . ويمكن إعادة تنشيط الأمم المتحدة عن طريق ترشيد هياكلها وإجراءاتها . وعلى عملية إصلاح الأمم المتحدة أن تكون شفافة وديمقراطية كيما تلهم الثقة وتهيئ توافق الآراء وتحظى بدعم الأغلبية .

في السنوات الأربعين الماضية ، خلال الحرب الباردة وما سادها من توترات بين الشرق والغرب ، كانت أصعب وألحّ المهام أمام الأمم المتحدة هي حفظ السلم والأمن الدوليين . وفي حين أن هذه المهمة تظل الهدف الرئيسي للأمم المتحدة ، فإننا نعتقد أن الأمم المتحدة تستطيع أن تجعل من نفسها ، في بيئة دولية متغيرة ، المحفل الرئيسي لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية العالمية عن طريق تشجيع الاعتماد على الذات وتوسيع نطاق التعاون بين الشمال والجنوب .

إن أضخم المشاكل المطروحة على المجتمع العالمي هي الهوّة المتزايدة الاتساع بين البلدان الغنية والفقيرة . إن سلم الأمم الغنية لن يدوم طويلا عندما تتخذ أزمة فقراء العالم أبعادا كبيرة . ومما لا شك فيه أن كل بلد يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تقدمه الاقتصادي . ولكن تتحمل أيضا البلدان المتقدمة النمو والنامية المسؤولية عن مساعدة البلدان الفقيرة على مساعدة نفسها . ومن وسائل هذا العون توفير المساعدة التقنية وتدريب القوى العاملة في المجالات الإنمائية ذات الصلة . إن نقص القوى العاملة المتعلمة والمدربة ، بالإضافة إلى تزايد السكان السريع يبطئان أحيانا كثيرة النمو والتنمية الاقتصاديين في البلدان النامية .

إن البلدان المتقدمة النمو تستطيع أن تساعد البلدان النامية عن طريق التخطيط السكاني الفعال وتحسين الرعاية الصحية الاولية ، وفي المقام الاول عن طريق تعزيز وتوسيع النظام التجاري المتعدد الاطراف وتحقيق انفتاح الاقتصاد العالمي تيسيرا للتبادل التجاري ولتدفق الاستثمار نحو البلدان النامية . وهناك الآن حاجة أكبر من أي وقت مضى إلى المؤسسات المتعددة الأطراف وللتعاون المتعدد الاطراف . إن عالم التسعينات قليل الشبه بعالم ١٩٤٥ وقت أنشئت منظومة الامم المتحدة . فالدول القومية ، وهي الوحدات الاساسية التي يقوم عليها نظام الامم المتحدة ، يقل بصورة متزايدة تحكمها في القوى الخارجية التي تشكل ملامح المستقبل . ونظام الامم المتحدة ، بالرغم من كل جوانب قصوره ، هو النظام العالمي الوحيد المتاح . وعلى هذا النظام أن ينهض للتصدي للتحديات الجديدة التي تواجه البشرية إذا ما اراد ألا يفقد أهميته وجدواه .

وإلى جانب الفجوة التي تفصل بين الاغنياء والفقراء ، تشكل البيئة تحديا من التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي ومسالة يتعين تناولها بنهج متعدد الاطراف . وإن البيئة تراثنا المشترك . وتدهور البيئة واستنفاد طبقة الاوزون يهددان البشرية بأسرها . والامم المتحدة هي خير من يتولى تنسيق الجهود المبذولة في هذا الصدد ، ويعالج القضايا الإنمائية الملحة التي تتسم بالتعقيد وتعدد الجوانب وترتبط بقضايا التنمية .

والمشكلة الاخرى التي تتطلب نهجا عالميا هي مشكلة المخدرات . إن تجارة المخدرات لا يمكن أن تستمر إلا بقدر نشاط قوى العرض والطلب . ويتعين معالجة هذه المشكلة على الصعيد المتعدد الاطراف ، عند مصادر الإنتاج وكذلك في البلدان التي تشكل الاسواق الرئيسية لموردي المخدرات .

إن المجتمع العالمي له مصلحة في نجاح الامم المتحدة . وستؤدي سنغافورة دورها في كفالة تحقيق التطلعات المشتركة للبشرية كما يجسدها ميثاق الامم المتحدة .

السيد سي (غامبيا) : (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ عام واحد على وجه التحديد عقد في هذه القاعة مؤتمر القمة العالمي للطفل ، وقد حضره رؤساء دول عدة من بينهم صاحب الفخامة الحاجي سير داودا كايرابا جاوارا رئيس جمهورية غامبيا . إن التمثيل على هذا المستوى الرفيع في مؤتمر القمة ، والطابع الرسمي للمناسبة والمقررات الهامة بعيد الاثر التي اتخذت وبلغت ذروتها في اعتماد ميثاق حقوق الطفل ، لتشهد كلها على ما يولى من أهمية للنساء والاطفال . وباسم هاتين المجموعتين الضعيفتين للغاية ، اللتين تعلقان الآمال على منظومة الامم المتحدة وتعتمدان في بقائهما عليها ، أود أن أتقدم إلى السفير الشهابي بالتهنئة على انتخابه رئيسا للدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة . وإنني على ثقة من أنه بوصفه دبلوماسيا محنكا مسلحا بالخبرة والمهارة اللازمتين ، سيقود مداولاتنا إلى نهاية ناجحة ، وإن الآمال والتطلعات التي أثارها مؤتمر القمة هذا ستظل تتصدر المداولات أثناء هذه الدورة حتى تظل رفاهية ومصالح المجموعتين المستهدفتين دائما ذات أهمية قصوى في برامج منظومة الامم المتحدة وأنشطتها .

ومن دواعي سروري البالغ أيضا أن أشيد بسلفه السيد غيدو دي ماركو ممثل مالطة ، على الاسلوب القدير للغاية الذي أدار به مداولات الدورة الخامسة والاربعين للجمعية .

يود وفد بلادي أيضا أن يسجل تقديره وامتنانه لأميننا العام السيد خافيير بيريز دي كوييار وموظفيه على إدارتهم لشؤون هذه المنظمة بأسلوب أعطاها دورا نشطا بوصفها أداة فعالة لصيانة السلم والامن الدوليين ولحمايتهما .

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة كي أعرب - باسم حكومة غامبيا ووفدي - عن تهانئنا القلبية لحكومات جمهورية كوريا ، وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، وجمهورية جزر مارشال ، وولايات ميكرونيزيا الاتحادية وجمهوريات استونيا ولاتفيا وليتوانيا لانضمامها بوصفها أعضاء جددا في الامم المتحدة . فقبول هذه الدول بوصفها أعضاء جددا يتمشى مع مبدأ عالمية منظمتنا ، ونحن نتطلع إلى مشاركتها الفعالة وإسهاماتها الإيجابية في قضية السلم والتفاهم الدوليين في مجموعة الامم . وبالنسبة

للكوريتين ، بصفة خاصة ، يحدونا الأمل في أن تهيئ عضويتهما ، التي جاءت متزامنة ، مناخا مؤاتيا يفضي إلى إعادة التوحيد السلمي لشبه الجزيرة الكورية .

تعقد هذه الدورة السادسة والاربعون للجمعية العامة في ظل خلفية من تغيرات جذرية في العلاقات الدولية اتسمت بنهاية الحرب الباردة والاستقطاب الثنائي ، هذا بالإضافة إلى الضغط المتزايد من أجل توسيع نطاق إضفاء الطابع الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان . وبالنسبة لنا في غامبيا تشكل مفاهيم التعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان المبادئ الأساسية لسياستنا الخارجية والداخلية ولا يسعنا إلا أن نرحب بهذه التطورات . إن حقوق الإنسان مرغوب فيها في حد ذاتها لأنها تنهض برفاهية الفرد ، وهي مستصوبة أيضا للمجتمع ككل لأنها تعزز التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية . ومع ذلك ، لا ينبغي لمفهوم حقوق الإنسان أن يقوم على أساس المنفعة السياسية والاجتماعية . فمفاهيم الديمقراطية والتعددية السياسية لا يمكن أن تكون ذات مغزى ما لم تستند أساسا إلى القواعد الاجتماعية السائدة - أي سيادة القانون - التي تحكم السلوك الإنساني وتحميه . هذا هو المعنى الكامل لمفهوم حقوق الإنسان الذي يفترض مسبقا الالتزام الطوعي بالالتزامات الأخلاقية والانضباط والنظام والمسؤولية والواجب والقدرة على المساءلة .

بهذا المفهوم ، لا يمكن إذن فصل التطور السياسي والرفاهية الاقتصادية عن احترام حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية وحمايتها وهذا يتطلب محاربة الفقر والجوع والمرض والتخلف والعنصرية ، والنضال من أجل رفاهية المستضعفين وهم النساء والأطفال والمسنون والمرضى والعجزة والمهاجرون واللاجئون . فحقوق الإنسان ، بإيجاز ، هي الحق في تنمية تستهدف بالدرجة الأولى رفاهية بني البشر .

وفي ظل هذه الخلفية ، نواصل مناصرة قضية حقوق الإنسان ، خاصة في افريقيا وفي منطقتنا شبه الإقليمية . يعدّ اختيار غامبيا لتكون مقرا للجنة الافريقية لحقوق الإنسان والشعوب والمركز الافريقي للديمقراطية ولدراسات حقوق الإنسان اختيارا مناسبا لتولي هذه المسؤولية . وسنستمر في استخدام المساعي الحميدة لهاتين المؤسستين لرصد

التقدم المحرز أو بطريقة أخرى ، للنهوض بحقوق الإنسان وللتعليم والبحوث . ويحدونا الأمل في أن يوفر للمؤتمر العالمي في سنة ١٩٩٣ المعني بحقوق الإنسان فرصة فريدة لكل المعنيين لمعالجة هذه القضايا الهامة للغاية . ونحن نتطلع إلى هذا المؤتمر بقسط وافر من الأمل والرجاء .

إذا كان احترام حقوق الإنسان والتعددية السياسية الشرطين اللذين لا غنى عنهما لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فهذا ينطبق أيضا على احترام السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية لجميع الدول : غنية أو فقيرة ، كبيرة أو صغيرة وهو أمر لا غنى عنه لصيانة السلم والأمن العالميين . لهذا تشكل الحملة الناجحة في منطقة الخليج لمقاومة العدوان واستعادة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الكويتي ، معلما بارزا هاما في تاريخ الأمم المتحدة . ففي نفس هذا الوقت تقريبا من العام الماضي كان العالم على شفا أزمة ذات عواقب مروعة غير مأمونة ، وبفضل الجبهة الموحدة التي تبنتها منظمتنا تسنى احتواء هذا الصراع واستعيدت سيادة القانون واستعاد العقل الصحيح مكانه في العلاقات ما بين الدول .

قد يكون الصراع في منطقة الخليج قد انتهى لكن الأزمة ما زالت مستمرة وستظل مستمرة ما دامت قرارات مجلس الأمن ذات الصلة لم تنفذ . لذا ، يطالب وفد بلادي العراق بأن يمتثل لجميع قرارات الأمم المتحدة ، لأنه إذا فعل ذلك أسهم في تحقيق السلم والأمن في المنطقة ، ووضع حدٍّ سريعا لمعاناة الشعب العراقي الطويلة التي لا داعي لها .

في أعقاب أزمة الخليج تحسنت نظرة العالم لدور منظمتنا وكفاءتها تحسنا هائلا ، وخرجت الأمم المتحدة من الأزمة بسمعتها مصانة وأكثر تعزيزا من ذي قبل . وفي نفس الوقت ، يتعين على المرء أن يعترف ويشيد بتعاون دول المنطقة وتضامنها في مقاومة العدوان ، لأنه دون هذا التعاون وهذا التضامن لكان اضطلاع الأمم المتحدة بمهمتها سيكون أكثر صعوبة . لذا ، يود وفد بلادي أن يهنئ مرة أخرى بلدان مجلس التعاون الخليجي بصفة خاصة ، لوحدتها في الهدف والعمل ، التي ستكون مبدأ عاما في التعاون الإقليمي في حسم الصراعات الإقليمية .

ولا يمكن أن يدوم السلم طويلا في الخليج إلا إذا ارتبط بقرار شامل لمشكلة الشرق الاوسط . ومن المسلّم به الآن على نطاق واسع ، أن القضية الفلسطينية تعدّ لب مشكلة الشرق الأوسط . ويرى وفدي أن الحالة المتقلبة في الشرق الأوسط ستستمر ما دام الفلسطينيون محرومين من حقوقهم الاساسية المشروعة وغير القابلة للتصرف ، في تقرير المصير وفي إقامة وطن لهم . وعلاوة على الاعتبارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تنطوي عليها القضية الفلسطينية ، توجد أيضا مسألة حقوق الإنسان المتأصلة . فقد أُنكرت على الفلسطينيين طويلا حقوق الإنسان ، حقهم في تقرير المصير والحق في العيش في سلم في وطنهم ، والحق في حرية التعبير والتنقل والتجمع ، وحقهم في الرفاه والحقوق المدنية الاخرى ، وذلك على الرغم من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن العديدة التي صدرت في هذا الشأن . ولا يسعنا قبول هذه الحالة على الإطلاق . فهي تشكل تهديدا خطيرا على السلم والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي ، وينبغي بذل كل جهد بغية تنفيذها الفعال وغير المشروط .

يستند موقفنا السياسي على هذه المبادئ الاساسية مثل تقرير المصير وعدم استعمال القوة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، واحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية ، واحترام حقوق الانسان . ومن ثم ، فإننا نؤيد وجهة النظر العامة المعرب عنها في هذه الجمعية من أجل تسوية سلمية شاملة وعادلة ودائمة للشرق الأوسط . وينبغي أن تعيش إسرائيل وجيرانها العرب في سلام مع بعضها البعض داخل حدود آمنة إذا كان لهذا الهدف أن يتحقق . ولذلك ، فإن أي تسوية سلمية شاملة لا بد أن تتأسس على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، وعلى مبدأ الارض مقابل السلام . ويتطلع وفدي إلى عقد مؤتمر دولي للشرق الأوسط في تشرين الأول/اكتوبر تحت الرئاسة المشتركة للولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . ونأمل أن نرى مشاركة كاملة وفعالة من جانب الفلسطينيين في عملية السلم هذه .

لا يسعني أن أختتم بياني عن الشرق الأوسط دون الإشارة إلى أخذ الرهائن في هذه المنطقة . ترى غامبيا أن أخذ الرهائن ، أيا كان نوعه ، يعدّ عملا من أعمال الإرهاب وانتهاكا لحقوق الإنسان الاساسية . ومن ثم ، نطالب بالإفراج عن كل الرهائن فورا وبدون قيد أو شرط . وقد لاحظنا مع الارتياح حالات الإفراج عن الرهائن التي وقعت مؤخرا ، ونحث الامين العام على ألا يألو جهدا للمساعدة على تحقيق الإفراج عن كل الرهائن في هذه المنطقة .

يعدّ تفكيك الفصل العنصري الجزء المعقد حقا في عملية السعي إلى تحقيق السلم والتقدم والأمن الجماعي . فالفصل العنصري تهديد للسلم العالمي ووصمة لكرامة الإنسان .

استنادا إلى أحداث العام الماضي يمكن القول إن استمرار الضغوط الدولية على نظام بريتوريا حقق بعض النتائج الإيجابية ، على الرغم من بعض الانتكاسات . مع ذلك ، يرى وفدي أن هذا التفكيك المنهجي للدعائم التشريعية للفصل العنصري لم يصل بعد إلى الحد الكافي . إن ما تدعو الضرورة الماسة إليه هو الإزالة العملية للفصل العنصري من جميع أوجه الحياة في المجتمع في جنوب افريقيا ، وهذا يدعو إلى تحرير كل أبناء جنوب افريقيا . وتلتزم حكومتي التزاما قاطعا بتحقيق هذا الهدف . ومن ثم ، سنواصل السعي من أجل الإفراج عن كل السجناء السياسيين ، وإزالة العزل العنصري من كل المؤسسات العامة ، وممارسة حق الاقتراع العام والكامل للبالغين . ونتطلع أيضا إلى الانعقاد الناجح لمؤتمر يضم جميع الاحزاب لوضع دستور جديد يفضي إلى إقامة جنوب افريقيا ديمقراطية موحدة وغير عنصرية .

إن إعلان أبوجا بشأن جنوب افريقيا الذي اعتمده اجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية السابعة والعشرين ، يبين بجلاء الموقف الافريقي إزاء هذه المسألة . ونحن نتطلع إلى استمرار دعم المجتمع الدولي من أجل التوصل إلى حل ناجع لهذه المشكلة التي طال أمدها وطال النقاش بشأنها . كما نأمل مخلصين أن يوحد أشقاؤنا وشقيقاتنا في جنوب افريقيا صفوفهم ويكفوا عن هدر الدماء ، الأمر الذي يهدد بعرقلة العملية الاساسية للمفاوضات .

عندما خاطبتُ الجمعية في العام الماضي ، كانت الحالة في ليبريا تثير الرعب ، وكانت محنة الشعب في تلك الجمهورية الشقيقة مثيرا للحزن حقا . ومع ذلك ، ومع استمرار الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا في إصراره لإيجاد حل إقليمي لهذه الأزمة ، استقرت الحالة الآن وازدادت آفاق التوصل إلى حل دائم أكثر من أي وقت مضى . ويرجع ذلك إلى حدٍّ بعيد إلى حقيقة أن هناك التزاما كاملا الآن بخطة السلام التي وضعها الاتحاد الاقتصادي لجنوب غرب افريقيا من جانب كل الدول في المنطقة دون الإقليمية ، فضلا عن الاطراف في ذلك النزاع . لذلك أود أن أشيد هنا بأعضاء لجنة التوفيق الدائمة التابعة للاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا ، ولجنة الخمسة المعنية بليبريا ، لما تحلّوا به من حكمة وتصميم على حسم الأزمة من خلال الحوار والتفاوض ، انطلاقا من قناعة لا تحيد بأن النزاع لا يمكن حسمه إلا بعملية انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة تُجرى تحت إشراف دولي .

وفي هذا الصدد ، يناشد وفدي مرة أخرى جميع الأطراف في النزاع الليبيري : أن يستمروا في التقيد باتفاق وقف إطلاق النار والعمل في إطار خطة سلام الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا ، بغية استعادة السلم والأحوال إلى طبيعتها في ليبريا . وفي نفس الوقت ، يناشد وفدي المجتمع الدولي توفير الدعم والمساعدة الضروريين للاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا ولقوة حفظ السلام التابعة له ، وهي فريق المراقبين العسكريين في ليبريا ، لتمكين الأخير من الاضطلاع بمسؤولياته بفعالية ، فهي ليست ذات طبيعة عسكرية فحسب ، وإنما أيضا ذات بعد إنساني .

يتركز الاهتمام الآن ، على نحو متزايد وبحق ، على إعادة هيكلة منظومة الأمم المتحدة وإعادة تنشيطها . فهذه العملية ترمي إلى تمكين الأمم المتحدة من العمل على نحو أفضل ، وجعلها فعالة من حيث التكلفة في حفظ السلم وفي متابعة التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، كما نص عليه الميثاق . وستسترعي هذه المسألة اهتمامنا باستمرار أثناء هذه الدورة . وبدراسة المواقف السليمة والتحليلية التي اتخذت إزاء هذه المسألة ، بعد مشاورات متعاقبة ، من جانب مجموعة الـ ٧٧ وغيرها من المجموعات

الإقليمية ، بما فيها المجموعة الافريقية - يأمل وفدي أن تتحق بالإرادة اللازمة الأهداف النبيلة التي وضعناها لانفسنا .

إن تعزيز دور الأمم المتحدة شيء والقيام بأعمال الأمن الجماعي شيء آخر . فالأمن الجماعي مهمة مقدسة للأمم المتحدة ، أوكَلَها الميثاق إليها . ومع ذلك ، فإن هذه المهمة يمكن أن تُمارس بطريقة مجدية ومفيدة ، إذا ما قامت كل الدول الأعضاء ، فرادى وجماعات ، بدور فعال في السعي من أجل السلم . وهذا ما يؤدي إلى الأمن الجماعي بطبيعة الحال . وهو أيضا الضمان الوحيد لتسخير الأهمية المكتشفة حديثا لأعمال المنظومة لمصلحة كل الدول ، غنيها وفقيرها على السواء . وما فتئت الأمم المتحدة تقدم إسهاما قيّما من أجل حسم المشاكل قديمة العهد ، مثل مشاكل أفغانستان وقبرص والصحراء الغربية وكمبوديا - ويرى وفدي أن جهود الأمين العام تستحق الثناء العظيم وهي جديرة بتأييدنا لضمان التوصل إلى حسم ناجح لهذه النزاعات التي تبدو عصية على الحل . وغامبيا بدورها ، ستؤيد هذه المبادرات وغيرها سعيا إلى تحقيق تقرير المصير والسلم والاستقرار في العالم أجمع .

إن الحاجة الى تخليص العالم من جميع أنواع أسلحة التدمير الشامل - الاسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية - وإلى ضمان توجيه طاقات البشرية ومواردها نحو تحسين نوعية الحياة على الارض أصبحت مرغوبة بصورة متزايدة وعاجلة . إن وفدي يشعر بالتشجيع حقا لاهتمام الامم المتحدة الشديد بهذه المسألة وتكريسها قدرا كبيرا من الوقت والموارد لها .

إن التطورات على الساحة السياسية الدولية توفر مصدر أمل للعديد من البلدان ، بما فيها غامبيا . بيد أن التطور على الساحة الاقتصادية الدولية وفي عملية المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف مصدر إحباط وخيبة أمل للعديد من البلدان ، بما فيها بلدي . إن خيبات الامل والإحباطات هذه ليست قيد الدراسة بوصفها أحد بنود جدول أعمال هذه الدورة فحسب ، بل إنها موضوع تناوله بالتفصيل من سبقني من المتكلمين . لذلك أود أن أقصر ملاحظاتي على التقرير المتعلق بالاستعراض والتقييم النهائيين لتنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا .

إن ذلك البرنامج قد ولّد آمالا كبيرة عندما انطلق من عقاله قبل أربع سنوات . لقد ألهمه حافز جيد هو الرغبة في تحسين نوعية حياة الشعوب الافريقية . لكنه أخفق في تحقيق الآمال المعقودة عليه للاسباب التالية : أولا ، يبدو أن المجتمع الدولي كان يتشدق في الكلام فقط بأن البرنامج يمثل تدفقا صافيا في الموارد الى افريقيا بينما في الحقيقة انخفض ذلك خلال فترة الخطة الواقعة من ١٩٨٦ الى ١٩٩٠ . ثانيا ، إن البرنامج يتداخل مع برامج تكيف هيكلية مؤلمة . ثالثا - وهذا هام - لقد كان البرنامج محاولة لعزل التنمية والنمو في البلدان الافريقية عن الساحة الاقتصادية العالمية . لذلك أصبح البرنامج في أحسن الظروف مشلولا وغير مناسب في شكله الجزئي .

ومن المقدر بنهاية هذا العام أن يزداد الناتج الاقتصادي العالمي بنسبة ١,٢ في المائة فقط بالمقارنة مع ٢,١ في المائة في العام الماضي . وهذا يفيد

ضمنا بأن حالتنا الاقتصادية الآخذة بالتدهور حتى الآن سوف تتردى حتما أكثر من ذلك . وعلى الرغم من التحسن المستمر في حالة الديون الخارجية بشكل عام هناك شاغل رئيسي في افريقيا ، وبخاصة في منطقتنا الواقعة جنوبي الصحراء ، ألا وهو أن الدين الخارجي ما برح يتزايد على نحو أسرع من الدخل والصادرات . ومن الواضح أن هذه الحالة غير قادرة على البقاء ، وبخاصة إذا ما علمنا أن جزءا كبيرا من اقتراضنا الحالي هو من أجل تسديد دين قديم . لذلك يرى وفدي أنه إذا استمر هذا الاتجاه بكامل قوته سيظل الدين الخارجي يشكل عقبة خطيرة جدا أمام النمو والتنمية القابلين للبقاء .

إن الحاجة الى تناول الاختلال الاقتصادي الحالي تتطلب التعاون والسعي الدوليين . وفي هذا الصدد يسر وفدي أن يلاحظ أن مجموعة الدول الصناعية السبع لم تشدد في بيانها المشترك الصادر في لندن في تموز/يوليه ١٩٩١ على ضرورة تناول مشكلة ديون افريقيا بفعالية فحسب ، بل شددت أيضا على تشجيع الجهود المتعددة الاطراف من أجل النمو الاقتصادي والتنمية القابلين للبقاء . ونقر بأن هذا يتطلب تكليل جولة أوروغواي بالنجاح ، وعكس مسار منهج الحمائية ، وزيادة التدفقات التجارية وأخذ زمام مبادرات بناء الثقة المفضية الى دمج الاقتصاد في بلادنا في النظام التجاري المتعدد الاطراف .

من خلال المنظور الآنف الذكر يمكن للمرء تبين السبب في أن برنامج العمل لم يكن بالفعل دواء لكل أمراضنا الاقتصادية . إن كونه نهجا غير تكاملي وغير شامل أدى الى تعقيد مشاكلنا الاقتصادية . ومن الناحية الجوهرية كان هذا سبب فشله . وهناك دعوة الآن الى إقامة اتفاق جديد بين افريقيا والمجتمع الدولي . وبينما تحث تلك الدعوة البلدان الافريقية على انتهاج سياسات مالية وإدارية واستثمارية سليمة فإنها تطالب باعتماد إطار مفاهيمي جديد يتجاوز مفهوم التكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي . لذلك نرحب بمقترح حكومة اليابان من أجل عقد مؤتمر قمة مع البلدان الافريقية لتناول مشاكل افريقيا الاقتصادية الحرجة . ونأمل أن يعطي هذا المؤتمر قوة دفع جديدة ويوفر تصورات جديدة لمشاكل افريقيا وحلولها .

ومن البديهي أنه لا يمكن تحقيق تطور اقتصادي جاد ومتوازن دون الالتفات التام الى الشواغل البيئية . لذلك نجد في مجال رفاهية البشر وتقدمهم أن السعي الى التنمية الاقتصادية وحماية البيئة مرتبطان ارتباطا لا انفكاك منه . إن التنمية المتوازنة والجادة تقوم على الحفاظ على بيئة نظيفة وصحية وحمايتها . إن حكومة غامبيا تعطي أولوية عليا للمسائل البيئية ، وبخاصة إدارة واستخدام موارد الارض بصورة كفؤة ، والتغيرات المناخية ، والتلوث والتخلص من النفايات من المواد الخطرة ، وبخاصة النفايات السامة ، التي تشكل تهديدا خطيرا للبيئة . وفي رأينا أنه بغية وقف هذه الازمة ، أو احتوائها على أضعف الإيمان ، ينبغي أن تتضمن السياسات الاقتصادية استخدام موارد الارض استخداما قابلا للبقاء في المدى البعيد . لذلك إن ما يحتاج إليه الامر هو وضع السياسات والاستراتيجيات الكفيلة بالحفاظ على البيئة وحمايتها من أجل الاجيال الحاضرة والمقبلة . وهذا يتطلب تعبئة جماعية لمواردنا وجهودنا لحماية البيئة وضمان المسؤولية اللازمة عن ذلك .

لذلك تتطلع غامبيا قدما الى نجاح مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي سيعقد في البرازيل في العام القادم . وفي الوقت نفسه نحض جميع الدول الاعضاء على المشاركة الفعالة في المفاوضات والمشاورات الجارية المفضية الى عقد هذا المؤتمر . ونأمل وطيد الامل في أن يكون هذا الحدث الهام رافدا لنا في بحثنا عن حل دولي لهذه المشكلة الإيكولوجية التي هي من صنع الإنسان .

إن الخيط الرئيسي الذي يتخلل بياني يتعلق بمسائل حقوق الإنسان والامن والبيئة والتنمية . وهذه المسائل ترتبط ببعضها البعض على نحو لا انفكاك منه . وقد تناولها الامين العام بصورة صحيحة في تقريره عن أعمال المنظمة . وفي ختام ملاحظاتي أود أن أذكّر هذه الجمعية بكلمات الامين العام وهي التالية :

"ولن يظل أي نظام للأمن الجماعي قابلا للبقاء إلا إذا التُمست حلول عملية لمشكلة الفقر والعوز ، التي يعاني منها الجزء الاكبر من العالم .

"لقد أصبح الآن تنشيط الحوار بين الشمال والجنوب أكثر استعجالا من أي وقت مضى . ومن حسن الحظ أن الظروف سانحة الآن لجعله يسير على نحو بنّاء دون أن يغلب عليه ما لا يلزم من كلام طنان أو خلافات إيديولوجية" . (A/46/1 ، الفرع ثامنا) .

ولا يسعني إلا أن أسلم بفحوى هذه الكلمات ويجدر بالأمم المتحدة بوصفها تجسيدا لآمالنا وتطلعاتنا أن تسعى الى تحقيق هذه الأهداف . هذه هي الرؤيا التي وضعها لها مؤسسوها ومن واجبنا ترجمة هذه الرؤيا الى واقع من أجل رفاه الإنسانية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد استمعنا الى المتكلم الاخير في المناقشة العامة لهذه الجلسة .

أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في الكلام ممارسة لحق الرد . وأذكر الأعضاء بأنه ، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، فإن بيانات ممارسة حق الرد محددة بعشر دقائق للبيان الاول وخمس دقائق للثاني ، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها .

السيد مينون (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يأسف وفدي لان وزير خارجية باكستان ، قد سعى ، في بيانه أمام الجمعية العامة في جلسة هذا الصباح ، الى الزج بالجمعية في مهاترات لا تساعد على تطبيع العلاقات الهندية الباكستانية ولا تخدم الاغراض الاوسع نطاقا لهذه الجمعية . إن إشاراته كانت انتقائية ومضللة ، وليس لها أساس من الحقيقة .

إن تقرير المصير كما حددته باكستان يمكن أن يكون وصفة لارتكاب الإرهاب والفوضى وتقطيع أوصال الدول القومية في العالم . إن تقرير المصير لا يمكن أن يطبق على أراض تعتبر جزءا من دول مستقلة وذات سيادة . إن الطبيعة المزيفة والانانية لتأييد باكستان لمبدأ تقرير المصير تصبح واضحة عندما ندرك أنها تحرض على الإرهاب ، والانفصال ، وإخفاء الحقائق ، والتطرف في الولاية الهندية جامو وكشمير ، وفي نفس الوقت ، يتكلم بذلاقة عن تقرير المصير في تلك الولاية .

إن انضمام ولاية جامو وكشمير الى الهند ، شأنها شأن الاقاليم العديدة الاخرى في الاتحاد الهندي ، يعتبر نهائيا . وإن أية محاولة لإعادة إحياء تلك القضية ، ولا سيما في الاسلوب المضلل الذي انتهجته باكستان ، لا يعتبر مفرضا ومتنافيا مع الظروف فحسب بل أيضا غير مثمر .

وتعتبر المسألة في جوهرها تدخلا صريحا من جانب باكستان في الشؤون الداخلية للهند من خلال المشاركة النشيطة مع العناصر الإرهابية والانفصالية . وقد أكدت صحافة باكستان ذاتها والمواطنون الباكستانيون تلك الحقيقة . وقد شهدت مجموعة من

الشخصيات السياسية الدولية الموقرة ومجموعة من الدارسين على مشاركة باكستان . ولا تكاد توجد صحيفة دولية محترمة ولا جريدة أو وكالة أنباء لم يؤكد ممثلوها اشتراك باكستان القائم على الدليل المباشر الذي جمعوه . وإن زعماء باكستان ذاتها ومسؤوليها الكبار قد اعترفوا ، بالتلميح وأحيانا بأسلوب مباشر في محادثات غير رسمية ، بمشاركة حكومتهم وقوات أمنها مع العناصر الإرهابية والانفصالية . وكانت معظم انتهاكات باكستان لخط الحدود في الشهور الاخيرة ترمي الى تقديم غطاء للإرهابيين الذين سلحوا ودربوا في باكستان للعبور الى الجانب الهندي من خط الحدود والتسلل الى الاراضي الهندية .

ويمكنني أن أقدم مراجع واقتباسات عديدة ومكثفة لإثبات قولي هذا ، ولكن الدليل واضح ، وجلي وشامل لدرجة أنه لا يحتاج الى أي رصد خارجي أو برهان في المستقبل .

لقد أشار ممثل باكستان الى انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان في كشمير . إن باكستان ، إذ تدعم الإرهابيين الذين ينخرطون في أكبر الأمثلة الوحشية والمكثفة والقوية لانتهاكات حقوق الإنسان ثم تحاول بعد ذلك اتهام الهند بهذه الانتهاكات ، لا تكتسي أية مصداقية على الإطلاق . وماذا عن انتهاكات باكستان ذاتها لحقوق الإنسان في أراضيها : استخدام الدبابات لقمع الاضطرابات في بالوشيستان أو الأمثلة الاخرى في إقليم السند منذ سنة تقريبا لطرد مئات من الناس من ديارهم بل حتى تجويعهم ؟

تنفذ الضمانات الدستورية الديمقراطية للهند الخاصة بحقوق الإنسان في ولاية جامو وكشمير ، كما هو الحال في الولايات الاخرى للاتحاد الهندي . ويتم التحقيق في الانتهاكات في الحال ، وتنفذ الإجراءات القضائية ويحال من يسيئون التصرف الى المحاكمة . وفي نفس الوقت ، كل ولاية عليها واجب أساسي يتمثل في حماية أرواح الأبرياء وقمع الإرهاب .

وما نحن بحاجة اليه اليوم هو تصميم واضح قاطع من جانب باكستان من خلال العمل الحقيقي على أساس نواياها في الاحتفاظ بعلاقات حسن الجوار مع الهند . وما دامت

باكستان تنتهك المعايير المعترف بها عالميا في العلاقات الثنائية ، فإن إعادة تاكيد رغبتها في تسوية النزاعات الثنائية سلميا لن تكون مقنعة على الإطلاق .

وليس اتفاق سيملا بين الهند وباكستان مجرد وصفة لحل المشاكل الفردية ؛ إنه إطار متفق عليه بالتبادل من أجل الاحتفاظ بعلاقات حسن الجوار . وقد ساعد ذلك الاتفاق في صيانة السلم في منطقتنا لاكثر من ١٨ سنة . وعندما بدأت باكستان في انتهاك الاتفاق بالانخراط في دعاية مضادة للهند ، وبتدويل المسائل الثنائية ، وببدء التدخل في شؤوننا الداخلية عن طريق مساعدة الإرهاب والانفصال ، تقوضت بالكامل أسس حسن النية والتعاون فيما بين بلدينا .

ولا نزال نامل ، مع ذلك ، أن تدرك باكستان خطورة انخراطها في الإرهاب الذي تمارسه الدولة وفي أنشطتها الموجهة ضد ولايات الهند البنجاب وجامو وكشمير ، وأن تعود الى اتفاق سيملا نصا وروحا .

ويمكنني أن أؤكد لهذه الجمعية أن الهند لن تضطر الى أن ترد بالمثل على اية حركة من جانب باكستان من هذا النوع .

السيد ماركوا (ألبانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعتذر لان آخذ من وقت الجمعية العامة بعد البيانات البناءة التي أدلى بها كثير من المتكلمين المرموقين . بيد أنني يتعين علي أن أوضح بعض المسائل التي تكلم عنها سعادة وزير خارجية اليونان ، السيد ساماراس ، هنا في يوم الجمعة الماضي ٢٧ أيلول/سبتمبر ، مشيرا الى بلدي .

في بيان وزير خارجية ألبانيا ، السيد محمد كابلاني ، أشار الى أن ألبانيا تمر بتجربة ديمقراطية جديدة تستهدف تحقيق الحرية للمواطن وتحقيق رفاهيته . وإن المجموعات العرقية الصغيرة في ألبانيا تتمتع أيضا بثمار العملية الديمقراطية التي تجري في بلدي في الوقت الحاضر .

وانطلاقا من مبادئ بناء دولة ديمقراطية وإنسانية حقا ، يتمتع مواطنو جمهورية ألبانيا ، بصرف النظر عن الجنسية التي ينتمون اليها ، بالحقوق المتساوية

مثلهم مثل أي مواطن آخر ، في كل مناحي الحياة . ولم يحدث في وقت من الاوقات وتحت أية ظروف أن حاولت جمهورية ألبانيا أن تكيف الحقوق على أساس المساومات بين الدول أو الظروف الحرجة . وإن الاقلية اليونانية التي تعيش في ألبانيا - التي يبلغ عددها حوالي ٦٠ ٠٠٠ وفقا لآخر الإحصاءات ، الذي أجري في عام ١٩٨٨ ، وليست عدة مئات من الالاف كما ادعى وزير خارجية اليونان - ليست محرومة من حقوقها . إن الاقلية اليونانية تتمتع بنفس حقوق الشعب الالباني .

وبإنشاء نظام تعددي في ألبانيا منذ أقل من سنة ، تمتعت الاقلية بحق التنظيم السياسي ، وحتى الحق في إنشاء حزبها الخاص بها ، الذي شارك في الانتخابات التعددية . واليوم ، لها أيضا ممثلوها في البرلمان الالباني جنبا الى جنب مع الاحزاب السياسية الالبانية الاخرى .

والسكان من تلك الاقلية قد انضموا الى جميع هياكل الدولة وجميع الهياكل السياسية دون أي تمييز . وهم يتمتعون بالحق في استخدام لغتهم الاساسية والتعلم في المدارس باللغة اليونانية ؛ ولهم صحافتهم الخاصة بهم بلغتهم الاصلية . ولهم أيضا معهد تربوي يدرب معلمي اللغة اليونانية ؛ وهناك أيضا كرسي للغة اليونانية . وبالإضافة الى ذلك ، تتمتع الاقلية اليونانية بحق ممارسة ديانتها الارثوذكسية وممارسة الشعائر الدينية في الكنائس والمؤسسات الدينية .

وأود الآن أن أشير الى المقارنة التي أجراها السيد ساماراس بين الاقلية اليونانية ، المؤلفة من عدة آلاف من السكان ، وأكثر من ٣ ملايين ألباني يعيشون في أرضهم منذ آلاف السنين ، ولكنهم اقتطعوا من بلدهم الاصلي في بداية القرن وضموا الى دولة أخرى في البلقان . إن مقارنة السيد ساماراس لا أساس لها من الصحة ومجردة من أية روح بناءة .

وبعد ذلك ، أود أن أؤكد من جديد أن جمهورية ألبانيا ، التي شرعت على طريق الديمقراطية الكاملة ، تبني دولة قائمة على سيادة القانون ، تحترم فيها حقوق الانسان والقيم الديمقراطية . وإذا كانت حقوق الشعب الالباني قد انتهكت في السابق ، فإن الاقلية الوطنية اليونانية لم تكن وحدها في ذلك . وإن ذكر هذا الانتهاك بالنسبة لهذه الاقلية وحدها يخلو من العدل والانصاف .

وأود أيضا أن أذكر الوفد اليوناني أن من الأجدر به كلما تكلم بحماس عن حقوق الاقلية اليونانية في ألبانيا أن يتكلم بنفس القدر من الحماس عن مسألة تاميريا - وهي قرحة يجب معالجتها جيدا ودراستها من قبل الحكومة اليونانية والمهتمين بحقوق الانسان والاقليات . ولا مفر من هذه المسألة إذا أردنا النجاح في محاولاتنا بناء اوروبا جديدة قائمة على اساس وثيقة هلسنكي الختامية ، وميثاق باريس ، والصكوك الدولية الاخرى .

السيد عمر (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أشار ممثل الهند ، في ممارسته لحق الرد ، بعض النقاط التي هي أبعد ما تكون عن الحقيقة بقدر ما هي خادعة ومضللة . ومن حق هذه الجمعية أن تكون على علم بالموقف الحقيقي . إن بيان رئيس الوفد الباكستاني اليوم قد دحض بالفعل أغلبية النقاط التي أشارها للتو ممثل الهند . ولكنني أود أن أؤكد من جديد موقفنا ازاء بعضها حتى نعيد الأمور الى نصابها .

لا يمكن إنكار أن كشمير لا تزال إقليما متنازعا عليه . وليس هناك أي أساس قانوني أو سياسي أو أخلاقي يثبت عكس ذلك . إن نزاع كشمير لا يزال مدرجا في جدول

أعمال مجلس الامن ، الذي لاتزال قراراته ذات الصلة ، الداعية الى تقرير مصيره مستقبلا عن طريق استفتاء حر ونزيه تحت رعاية الامم المتحدة ، سارية المفعول . وإن ادعاء الهند بأن شعب كشمير قرر الانضمام اليها بموجب الانتخابات التي أجريت في الاقليم المحتل تحت الرقابة الهندية ، رفضه بوضوح مجلس الامن في قراريه ٩١ (١٩٥١) ، المؤرخ في ٣٠ آذار/مارس ١٩٥١ و ١٢٢ (١٩٥٧) ، المؤرخ في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٥٧ . ومن الواضح إذن أن كشمير لاتزال إقليما متنازعا عليه وينتظر حلا وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الامن .

كما أشار ممثل الهند الى اتفاق سيملا فيما يتعلق بنزاع كشمير . وأود أن أؤكد أن اتفاق سيملا يعترف بأن نزاع كشمير نزاع معلق ينتظر حلا سلميا . واسمحوا لي أن اغتنم هذه الفرصة لاعلن من جديد التزام باكستان بايجاد تسوية سلمية لنزاع جامو وكشمير على أساس قرارات الامم المتحدة ذات الصلة ووفقا لروح اتفاق سيملا .

وفي الوقت ذاته ينبغي الاشارة الى أن اتفاق سيملا لا يمنع باكستان من اثارة هذه المسألة في الامم المتحدة ، حيث لاتزال مدرجة في جدول أعمال مجلس الامن . فالفقرة ١ من اتفاق سيملا تنص صراحة على أن ميثاق الامم المتحدة "سيحكم" العلاقات بين الاطراف ، ولا تستبعد اللجوء الى التسوية الهادئة للنزاعات ، كما هو منصوص عليه في ميثاق الامم المتحدة . ومن ثم لا صحة للزعم بأن باكستان حادت عن نص وروح اتفاق سيملا .

وأدلى ممثل الهند أيضا بملاحظات لا مبرر لها على الاطلاق تتصل بشؤون بلادي الداخلية . وقد اخترت عدم الرد على تلك الملاحظات على الرغم من أنها تشكل تدخلا سافرا في الشؤون الداخلية لباكستان . أود فقط أن أذكر ممثل الهند بأن وفد بلادي أشار الى الاوضاع في كشمير التي تحتلها الهند لان كشمير إقليم متنازع عليه ولان شعب كشمير لم يمارس بعد حقه في تقرير المصير .

ويرجع السبب الاساسي للانتفاضة الاصيلة في إقليم جامو وكشمير الذي تحتله الهند الى أن الهند تحرم شعبه من حق تقرير المصير . وإن محاولات الهند قمع هذه

الانتفاضة عن طريق الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان فشلت في قهر كفاح الشعب الكشميري .

ومع أن حكومة الهند حاولت إقامة جدار من الصمت حول الاقليم المحتل ، فإن صرخات الشعب الكشميري التي تمزق القلب وصلت الى مسامع المجتمع الدولي . ففي شباط/فبراير من هذا العام عرض عضو الكونغرس دان بورتون مشروع قرار على الكونغرس في الولايات المتحدة يدين فيه الفظائع الهندية . وفي ١٨ نيسان/ابريل أصدر البرلمان الأوروبي قرارا بشأن انتهاكات حقوق الانسان في كشمير . كما شكل فريق حقوق الانسان في البرلمان البريطاني لجنة فرعية بشأن كشمير لتيسير استعادة شعب كشمير لحقوقه الاساسية ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير .

لقد سرد القاضي بهاء الدين فاروقي - وهو رئيس سابق للمحكمة العليا في جامو وكشمير له مكانته - الفظائع التي ارتكبتها القوات الهندية في الاراضي المحتلة في ثلاثة تقارير تضم أكثر من ٣٨٥ صفحة مطبوعة على الالة الكاتبة . واقتبس بوب وايلي في مقال عنوانه "الوادي يحترق" ، ظهر مؤخرا في صحيفة "غارديان" اللندنية ، من هذه التقارير ما يلي :

"إن انتهاكات حقوق الانسان هنا لم يسبق لها مثيل . ومن الصعب أن نتخيل نطاق ما يحدث . إن هناك أكثر من ٠٠٠ ٤ من طلبات أوامر الحضور معلقة في المحكمة العليا في سريناغر وحدها . ولا نعلم بأي حكم صدر ضد أي عضو في قوات الأمن بسبب أي من هذه الانتهاكات .

"وعلى الرغم من كل هذا الجبروت وحكم الارهاب الذي اطلقت لجامه القوات الهندية ، يزداد تصميم شعب كشمير قوة مع مرور كل يوم ومع كل عمل وحشي" .

وفي محاولة لإبعاد انتباه المجتمع الدولي عن التدابير القمعية التي تنفذها الهند في الاقليم المحتل ، وجه ممثل الهند اتهامات باطلة ضد باكستان . إننا نرفض هذه الاتهامات رفضا قاطعا . وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأكرر من جديد اقتراحنا

الطويل الامد المقدم الى الهند بشأن إنشاء فريق مراقبين محايدين للتحقيق في الحالة عبر خط المراقبة ورصدها . وإن عدم استعداد الهند لقبول هذا الاقتراح يكشف بطلان ادعاءاتها .

وثمة ادراك متزايد لدى المجتمع الدولي بالحاجة الى اتخاذ اجراء لتجنب وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان . وفي حالة كشمير ، الاقليم المتنازع عليه ، من واجب هذه الهيئة العالمية بالدرجة الاولى أن تتخذ عملا فعالا لاقناع الهند باحترام حقوق الانسان لشعب كشمير ، ولاسيما حقه في تقرير المصير وذلك وفقا لقرارات مجلس الامن ذات الصلة .

لقد اتخذ رئيس وزراء باكستان عددا من المبادرات لاشراك الهند في حوار بناء مجد من أجل تسوية النزاعات القائمة ، ولاسيما نزاع كشمير ، التي تفسد العلاقات بين البلدان منذ أكثر من أربعة عقود . ونحن نعتقد أن من شأن التسوية السلمية لهذا النزاع تخفيف التوتر في منطقة جنوب آسيا وتمكين باكستان والهند من التركيز على تنميتهما الاقتصادية وعلى تحسين مستوى حياة شعبيهما . وقد أرسل رئيس وزراء باكستان مبعوثا خاصا الى الهند في الشهر الماضي لنقل هذه الرسالة الى القيادة الهندية . ويحدونا الامل في أن تؤدي هذه المبادرة الى أن يحرز البلدان تقدما نحو تسوية النزاعات المعلقة ، ولاسيما نزاع كشمير ، بما فيه مصلحة السلم والازدهار في جنوب آسيا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل الهند الذي يود التكلم مرة أخرى ممارسة لحقه في الرد .

هل لي أن أذكر الأعضاء أنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، تقتصر البيانات ممارسة لحق الرد على خمس دقائق للمرة الثانية وتدلي بها الوفود من مقاعدها .

السيد مينون (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لست بحاجة إلى تأكيد رغبة وفدي في تجنيب الجمعية نمط البلاغة الخطابية المضللة الذي يُصر ممثل باكستان على انتهاجه . يقينا إن لدينا أمورا أكثر فائدة نفعلها بدلا من الانغماس في المجادلات .

إن موقف الهند بشأن جامو وكشمير واضح ، ولهذا دعوني أكرر فقط أن الهند على استعداد كما كانت دائما للعمل مع باكستان بعد أن تُوضح نواياها في هذا الشأن لتطبيع العلاقات الثنائية . والممثل الباكستاني على علم بالمقترحات الهندية العديدة في هذا الصدد ، وإنني على ثقة من أن باكستان سترى قريبا الحكمة في الاستجابة لعروضنا ، بدلا من الانخراط في مهاجمة الهند ، لأي مكاسب قصيرة الأجل يعتقد أنه قد يحققها من هذه الممارسة الحاقدة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان الذي يرغب في التكلم مرة ثانية ممارسة لحقه في الرد .

السيد عمر (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي أن أؤكد للجمعية أنه ليست في نية وفدي أن يدخل في مناقشة مطوّلة ولاذعة مع الوفد الهندي بشأن مسألة جامو وكشمير . إن الحقائق بسيطة ومعروفة تماما . فجامو وكشمير اقليم يدور نزاع بشأنه ويجب أن يحدد مستقبله وفقا لقرارات مجلس الأمن .

إن باكستان تسعى إلى اقامة علاقات الصداقة والتعاون مع جميع جيرانها ، ولا سيما الهند . ونرى أن النهج البنّاء إزاء النزاع بشأن كشمير وحسمه سلميا من شأنهما أن يمهدا السبيل أمام فصل جديد من الصداقة والتعاون في جنوب آسيا يمكّن حكومات المنطقة من تركيز طاقاتها على التنمية الاقتصادية وتحسين معيشة شعوبها .

وندعو الهند من جديد إلى التخلي عن سبيل قمع الشعب الكشميري واللجوء بإخلاص إلى سبيل الحوار والنقاش بغية حسم هذا النزاع ، الذي دام طويلا ، على أساس ممارسة الحق غير القابل للتصرف لشعب جامو وكشمير ، كما تعهد له مجلس الامن بذلك ، بل وكما تعهدت الهند نفسها .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٥٥